محضر الجلسة رقم 086

التاريخ: الثلاثاء 2 رجب 1444هـ (24 يناير 2023م).
الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من إعلانات ومراسلات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب المجلس من مجلس النواب بـ :

- مشروع قانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء؛
- مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي ومتقاعدي البرلمان؛
- مشروع قانون رقم 53.22 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.22.770، الصادر في 9 ربيع الأول 1444 (4 أكتوبر 2022) بسن أحكام خاصة بالمجلس الوطني للصحافة؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 2 و4 من القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي؛
- مقترح قانون بتتميم المادة 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية.

وسحب فريق التجمع الوطني للأحرار مقترح القانون الذي تقدم به بتاريخ 9 يناير 2023، القاضي بتعديل وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، وقام بتعويضه بصيغة جديدة للمقترح، وذلك بعد حذف مقتضيات منه وتتميمه بمقتضيات جديدة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 17 يناير 2023 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 175 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 14 جوابا.

كما وردت مراسلة من السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يحيط من خلالها علما بأن السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات سينوب عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليها المدرجة في جدول أعمال جلسة اليوم، لارتباط السيدة الوزيرة بالتزامات طارئة.

وتوصلت الرئاسة كذلك من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بطلب يرمي إلى تأجيل السؤال الشفوي الموجه إلى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة حول تقييم البرنامج الوطني مدن بدون صفيح.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم للأسئلة الشفهية، وهما:

- الطلب الأول تقدم به منسق مجموعة العدالة الاجتماعية حول مشاركة المغرب في المعرض الدولي للسياحة في هلسنكي، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر تفاعلها مع هذا الطلب؛
- الطلب الثاني تقدم به منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول خدمات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل مع الطلب، على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وسينوب عنها في الجواب - كما أشار إلى ذلك السيد الأمين - السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

ونبدأ بالسؤال الآني الأول، موضوعه "رخصة تسوية البنايات غير القانونية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السي سعيد.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما تعلمون، فإن تسوية وضعية البنايات غير القانونية برخص جديدة تضمنها القانون 66.12، وأطرها المرسوم 2.18.475 بتحديد إجراءات وكيفية منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم، حيث دخل حيز التنفيذ في 8 يناير 2020، وحدد أجل إيداع طلبات الحصول على رخص التسوية ضمن سنتين، والتي انتهت يوم 8 يناير 2022، مع تمديد 3 أشهر ضمني بسبب حالة الحجر الصحي، أي انتهت صلاحيته فعليا يوم 8 أبريل سنة 2022، لنكون، السيد الوزير، أمام فراغ تنظيمي يخص الآجال، وهو من عناصر النظام العام، مما انعكس سلبا على مجموعة من الملفات العالقة، ويضر بمصالح المواطنين من التمتع بالحق في السكن المؤطر دستوريا.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لسد هذا الفراغ التنظيمي، ونطالبكم بالتسريع في أجرأته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، أنوب عن السيدة الوزيرة اللي وقعت لها واحد حالة وفاة في العائلة ديالها، وكنتقدم لها بالتعازي بهاذ المناسبة، ولهذا اضطرت أن تغيب على هاذ الجلسة لعذر قاهر، كما لا يخفى عليكم.

بالنسبة للسؤال الذي طرحه السيد المستشار المحترم، فعلا كيف ما قال، الرخص ديال تسوية البنايات غير القانونية هي الرخص الجديدة اللي جاء بها القانون اللي تكلمتو عليه 90.12 اللي كيتعلق بالتعمير، واللي تغير بـ 66.12، اللي كيتعلق بزجر المخالفات في المجال ديال التعمير والبناء، موراه جاء واحد المرسوم اللي تيحدد الإجراءات والكيفيات لمنح الرخص ديال الإصلاح والتسوية، واللي دخل حيز التنفيذ في 8 يناير 2020، وانتهى الأجل، كيفما جاء في السؤال ديالكم، ديال إيداع الطلبات ديال الحصول على الرخص ديال التسوية.

ولكن قبل ما نتذاكرو على هاذ الشي اللي غادي يجي من أجل إصلاح الوضع، لازم نتكلمو على الحصيلة ديال هاذ العملية هاذي، الحصيلة ديال هاذ العملية فيها أنه تقريبا 2900 طلب فقط اللي توصلت به المصالح ديال الوزارة، الطلبات ديال التسوية، وهو عدد ضعيف بالنسبة للعدد ديال المخالفات اللي كاينة.

ومن هاذ 2900 الطلبات تمت التسوية ديال 52% ديال الملفات، هي خصنا نعترفو أن المسطرة ديال التسوية هي مسطرة معقدة، وتم فتح آجال جديدة بشروط جديدة لتوسيع عدد المستفيدين من رخص التسوية، وفي هذا الإطار الوزارة تتعمل مع وزارة الداخلية باش يكون واحد مشروع مرسوم مشترك، الذي سوف يصدر، إن شاء الله، في أقرب الآجال، باش يعطي الفسحة والإمكانية لتسوية هذا الملف، اللي هو من الملفات الشائكة واللي هو واحد الحصيلة، واحد الإرث ثقيل واللي رغم المجهودات ديال الوزارة، كيف ما قلت، العدد ديال الطلبات اللي توصلت بها لا يرقى إلى العدد الحقيقي ديال المشاكل أو المخالفات اللي كاينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

باسم مجلس المستشارين، خالص العزاء للسيدة الوزيرة في المصاب الجلل الذي ألم بها وبأسرتها الصغيرة.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكروكم على الجواب القيم ديالكم، وكنتمناو أن الوزارة تاخذ إجراءات للتسريع من تسوية هذه الوضعية، حتى لا تفوتنا الفرصة، وبما أننا بصدد

مناقشة قانون التعمير والإجراءات التي يتضمنها، وبما أن الوزارة في إطار، خاصة في شخص السيدة الوزيرة المحترمة، في إطار مراجعة شاملة لقانون التعمير، السيد الوزير، بغينا نتكلمو على قرارات الهدم، قرارات الهدم هي قرارات إدارية كيشملها قانون التعمير، لكن، السيد الوزير المحترم، التطبيق ديالها غير خاضع للقانون العام اللي كينص أنه بإمكان اللي شملو القرار ديال الهدم يدوز للمسطرة القضائية في الطعن والحفاظ على الحق ديالو في الطعن في هاذ القرارات الإدارية.

إلا أنه، السيد الوزير، على أرض الواقع هاذ القرارات ممكن أنها يشملها خطأ معين وما تيتعطاش الوقت للناس اللي شملها هاذ القرار باش تطعن في المحاكم، واللي تتبقى السلطة القضائية هي اللي غادي تثبت مدى صحة هاذ القرار الإداري.

لذلك، السيد الوزير، وهاذي رسالة للوزارة اللي خدامة على مراجعة شاملة لهاذ القوانين، باش ما يبقاش هاذ الفراغ القانوني، لأن أي قرار إداري لازم أنه يكون تيشمل.. خاضع للقانون العام، وأي مواطن شملو ضرر من حقه أنه يطعن فيه عند السلطات القضائية، وما نجيوش حتى نهدمو بنايات اللي تقامت بتكلفة باهظة عاد ندوزو لمساطر الطعن، وتنوضعو الإدارة والمواطن في حرج، وتنكونو في وضعية اللي ماشي قانونية وماشي سليمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، التعقيب ديالك يأتي في إطار المزاوجة أو التوازن بين الحقوق والواجبات، وكتعرفو أنه السيد الوزير والسيدة الوزيرة والحكومة عندها واحد الإرادة قوية باش الحقوق ديال المواطنين والمواطنات تحترم بما فيه الكلمة.

ثانيا، باش يكون عندنا كذلك واحد المساطر مخففة باش يستاطعو الناس اللي وقع ليهم الضرر أنهم يتفاداو أنهم يدخلو في مساطر معقدة وطويلة باش يسترجعو الحقوق ديالهم، ونحافظو كذلك على الصرامة اللي خصها تكون فالمراقبة في هاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الثاني، موضوعه: "تقييم البرنامج الوطني مدن بدون صفيح"، سحب بطلب من الفريق.

إذن نمر إلى السؤال الثالث موضوعه "حقيقة فشل برامج صيانة البنايات الآيلة للسقوط بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي زكرياء، تفضل.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعاني ساكنة المدن العتيقة من تنامي ظاهرة انهيار البنايات السكنية، لاسيما مع كل موسم مطير، نتيجة غياب استراتيجية ناجعة في تدبير ملف البنايات الآيلة للسقوط التي تخلف العديد من الخسائر المادية والبشرية.

السيد الوزير،

هل فشلت البرامج السابقة المتعلقة بحماية البنايات الآيلة للسقوط ؟

فما هي إذن إجراءاتكم العملية التي يمكن الإدلاء بها لطمأنة هذه الساكنة ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرح السؤال.

بالنسبة للجواب على هاذ السؤال، كيف ما تتعرفو هذا موضوع تاريخي في الحقيقة، ومر بالعديد من المراحل، والدولة ديالنا بصفة عامة وتعاقب الحكومات، وقعت أزيد من 78 اتفاقية بتنسيق مع مختلف الفرقاء المعنيين منذ 2012 في هاذ المجال، بواحد المبلغ إجمالي فاق 7 ملايير ديال الدرهم، وهو مبلغ كبير جدا، لأن تتعرفو هاذ المباني الآيلة للسقوط خصها واحد الإمكانيات مهمة، وخص واحد الخبرة وما إلى ذلك من أمور، والوزارة بوحدها تحملت تقريبا 2.2 مليار ديال الدرهم إلى حدود اليوم الحصيلة، لأنه تمت معالجة 16 ألف بناية من أصل 41 ألف اللي هي محصاة، أي بنسبة تقريبا 40%.

بطبيعة الحال هاذ البنايات الآيلة للسقوط عندها واحد الساكنة تتعيش فيها أو حداها فهاذ الأوساط، هاذ الأسر العدد ديالها هو تقريبا 40 ألف أسرة اللي تمت تحسين الظروف ديال العيش ديالهم من أصل 76 ألف أسرة اللي كانت محصاة.

تبقى النتائج بطبيعة الحال غير كافية، ومن هنا جاء السؤال ديالكم بلا شك، ولكن كاين إكراهات:

- أولا، كاين هنالك ما يسمى بالطابع التطوري للسكن المهدد بالانهيار، اللي كنشوفوه فهاذ العام تيدوز العام الجاي والعام الآخر، راه كاين تطورات تتوقع في هذا المجال فالبنية ديالو؛

- غياب معطيات قبلية واضحة، لأن العملية ديال الإحصاء وديال أنه الأمور تحدد راه عملية تتطلب واحد الخبرة وواحد التجند من قبل السلطات؛

- نقص الخبرة التقنية في هذا المجال إلى جينا نوسعوها على التراب الوطني كله؛

- ومحدودية دخل الأسر المعنية.

أي أنه في آخر المطاف الحلول المقترحة من الناحية المادية غادي يكون في جزء كبير منها يتم تحملها من طرف السلطات، مما يعني بطبيعة الحال برمجة وموازنة وميزانية وما إلى ذلك.

الوزارة، فهاذ الحكومة الجديدة عملت أنها دارت واحد الرؤية استراتيجية 2022-2026 باش تزيد فهاذ الورش هذا للقدام في جميع جهات المملكة.

فالمرحلة الأولى ديالها كاين 6 جهات: الجهة ديال الدار البيضاء- سطات، الرباط، مراكش، طنجة، فاس-مكناس، العيون- الساقية الحمراء، هاذ الجرد مكن لحد الآن من تشخيص ما يناهز 6000 بناية بجهة الرباط – سلا و10 آلاف بناية بجهة طنجة وتقريبا 4000 بناية مهددة بالانهيار على صعيد مدينة الدار البيضاء، والمجهودات متواصلة مرة أخرى تنعرفو أنه خص واحد العدد ديال المتدخلين ما بين الخبرة وما بين الميزانية وما بين مجهودات الوزارة، إن شاء الله، نتمناو أننا نزيدو من تقليص الحجم ديال المخاطر الناتجة على هاذ البنيات الآيلة للسقوط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، السي زكرياء.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة، الظاهرة متفاقمة، والوثيرة التي تسير بها معالجة وضعية هذه الدور جد بطيئة ولا تليق بطموحاتنا، فهاته الدور الآلية السقوط، والتي غالبا ما تكون في المدن العتيقة لها رمزيتها في صيانة الهوية والحضارة المغربية، منها الرباط، فاس، مكناس، طنجة، تطوان والدار البيضاء، وخصوصا مقاطعات عمالة مرس السلطان الفداء التي للأسف وقعت بها وفيات مؤخرا جراء انهيار بعض البنايات، إذ تعتبر من النقط السوداء التي تحتضن عشرات من الدور الآيلة للسقوط، حيث لا تزال هناك بنايات تم إخلاؤها، ولم يتم هدمها إلى حد الآن، تشكل خطرا على ساكنة الجوار والمارة، ناهيك على عدم استفادة الأسر التي كانت تقطنها، الشيء الذي يثقل كاهلها المعيشي.

كما أن القانون المتعلق بالمباني الآلية للسقوط ينص على عملية تدعيم هذا البنايات، في حين إن قانون التعمير لم ينص عليه، رغم أهميته في تجنب وقوع بعض الكوارث وفي التقليل من تدخل المؤسسات، لأن المصاريف تكون على عاتق الملاك والقاطنين، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من حالة تدهور هذه البنايات، كما وجب تحديد متدخل واحد في هذه العملية وإعادة النظر في القوانين المؤطرة لها.

لذلك، عليكم تعبئة كافة الجهود من أجل محاصرة الظاهرة والحد منها، بانخراط السلطات المحلية والجماعات الترابية ومختلف المؤسسات العمومية الأخرى، التي تشرف على تدبير الدور الآيلة للسقوط ومواكبتهم بالدعم التقني والمادي، مع مباشرة تقييم أدائها وآثارها على الساكنة بهاته الظروف، في إطار البرنامج الوطني الذي تشرف عليه وزارتكم.

وإذ يبقى هاجس هذه الدور الآيلة للسقوط حاضرا في كل مناطق وجهات المغرب، طالما لم تفعله دور الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط كآلية سيعهد إليها الإشراف على تنفيذ البرامج العمرانية والبرامج المتعلقة بالتجديد الحضري وتأهيل الأنسجة العمرانية والمباني الآيلة للسقوط.

لذا نطالبكم، السيد الوزير، باسم الفريق التجمع الوطني للأحرار، بالإسراع في إخراج هذه المؤسسة العمومية من سباتها العميق وتجميع مجهود الدولة في هذا الإطار وتنزيل مخرجات اللقاءات التشاورية حول الإستراتيجية الوطنية للتجديد الحضري، بما فيها الدور الآيلة للسقوط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الرابع للفريق الاستقلال والوحدة التعادلية، وموضوعه "مقاربة سياسة المدينة ومجالات تدخلها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

السي صبحي تفضل.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم.

نسائلكم عن المقاربة الحكومية بخصوص سياسة المدينة ومجال تدخلها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

بطبيعة الحال، سياسة المدينة هو موضوع مهم جدا، تنتقلو من التعمير إلى سياسة المدينة، والوزارة اعتمدت واحد الاستراتيجية عندها التدخل ديالو عندو واحد البعد محلي، لأنه على مستوى الجماعات تتوقع واحد الالتقائية ديال السياسات العمومية، والوزارة اخذات على عاتقها المصاحبة والتأطير ديال العمل اللي كيكون على المستوى المحلي، هاذ الشي بطبيعة الحال خصو يكون في إطار تشاوري مع الفرقاء المحليين والمتدخلين، باش تكون هاذ المشاريع المندمجة اللي كنتكلمو عليها.

عمليا تم التوقيع تقريبا على 200 اتفاقية منذ تقريبا هاذ 8 سنوات الأخيرة، بواحد الاستثمار عمومي بلغ واحد المبلغ كبير جدا اللي هو 63 مليار ديال درهم، الوزارة تحملت فيه تقريبا 11 مليار ديال الدرهم.

هاذ الاستثمارات مكنت من تحسين ظروف العيش ديال 10 ملايين ديال المواطنين والمواطنات، ومند تعيين هاذ الحكومة فقط تمت المصادقة على 40 اتفاقية بمبلغ 3 ديال مليار ديال الدرهم في سنة واحدة فقط، ومساهمة الوزارة بـ 1.2 مليار ديال الدرهم.

بطبيعة الحال، الموضوع الأول والمهم عندنا في سياسة المدينة هو تحسين الولوج إلى خدمات ومرافق القرب، (les services publics locaux et les équipements publics).

تتعرفو بأنه الاختصاصات ديال الجماعات تيكون عندهم واحد الاختصاصات مهمة بطبيعة الحال في تجهيز وإعداد وصيانة هذه المرافق.

ثانيا، تأهيل شبكات الطرق والمسالك الداخلية للأحياء ناقصة التجهيز، كنلقاو في مدينة واحدة بطبيعة الحال، إذا كان شي تقسيم ترابي قبل ولا إذا كانو شي إمكانيات معينة تنلقاو واحد الاختلافات ما بين الأحياء في ذات المدينة، وتأتي برامج الوزارة من أجل موازنة هذه الأمور باش المواطنين يكون عندهم نفس الحقوق ونفس الولوجيات.

ثالثا، تقوية الجاذبية الاقتصادية والسياحية للمدن العتيقة عبر التراب الوطني.

إذن، خلاصة القول الوزارة عندها إمكانيات مادية، ولكن عندها واحد المقاربة أنها تحترم ذاك المبدأ ديال (la subsidiarité) اللي كاين في شي مستوى هو اللي تيدخل، والوزارة تمشي وتواكب هذه المبادرات المحلية، وتتعرفو أن السيدة الوزيرة بحكم كذلك التجربة ديالها كعمدة لمدينة مهمة في البلاد اللي وهي المدينة ديال مراكش، أظن لها من الوعي ما يكفي أنها بطبيعة الحال تتعرف هذه المشاكل عن قرب وتتواكب رؤساء الجماعات ورؤساء الجماعات الترابية عن قرب من أجل حلحلة هاته المشاكل، في إطار الإمكانيات المرصودة على المستوى المركزي والحكومي في الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد صبحي:

نشكركم، السيد الوزير، على المعطيات التي تفضلتم بعرضها، والتي تعكس الإرادة الجادة وذات المصداقية لهذه الحكومة في النهوض وتطوير سياسة المدينة من خلال العديد من الأوراش، التي تعرفها المدن المغربية والمجهودات المبذولة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

عندما نتساءل اليوم في سياسة المدينة، فنحن نجيب عن المسائل التي تتعلق بالإشكاليات والعوائق التي لازالت تواجه تنمية المدن من جهة، وأيضا التفاوتات في مستويات التنمية بين المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، ومنها الإشكاليات المرتبطة بالأحياء العتيقة في العديد من المدن كوزان والصويرة، السكن غير اللائق، استمرار التجمعات الصفيحية، الدور الآيلة للسقوط، العجز السكني، ارتفاع معدل البطالة في الحواضر، المخالفات في البناء، وهذه الإشكاليات وغيرها الكثير لا يسعنا الوقت لذكرها تستوجب مقاربة جديدة لمشاكل المدينة.

صحيح أن مجهودات قطاعية هامة بذلت خصوصا منذ توليكم مسؤولية هذا القطاع، لكن تأثير هذه المجهودات على الواقع الفعلي للمدن يبقى في الحاجة إلى التعزيز ويفرض التفكير في سياسة جديدة للمدينة بأهداف ومحاور اهتمام جديدة تعطي للوكالة الحضرية أدوار تنموية أكبر بالتنسيق مع الجماعات وتعزيز حكامة التعمير ورد الاعتبار للتراث المعماري للمدن وللأنسجة العتيقة.

بالإضافة إلى ذلك، اليوم السيد الوزير، من الضروري الاهتمام أكثر بموضوع الأقطاب الحضرية الكبرى (ميتروبول)، والذي يستوجب اليوم تبني سياسة مرنة لتنمية المدن الكبرى، عبر نهج يدمج الفضاءات بالضواحي المحيطة بها، ما بغيناش، السيد الوزير، نكونو أمام مدن متطورة وضواحي مهمشة كما هو الحال في بعض العواصم في الدول الأوربية، والمشاكل التي تطرحها الضواحي، لذلك فإن تنمية المدن والحواضر الكبرى لا يجب أن تتم على حساب المدن الصغرى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الخامس، وموضوعه "برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي محمد رضى، تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكر السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لمعالجة الدور الآلية

للسقوط والبنايات القديمة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الجواب، السيد الوزير، تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار والفريق المحترم.

فعلا، هي تمة في الحقيقة لسؤال كان تطرح قبل في البداية ديال الجلسة على الدور الآيلة للسقوط، وتتعطيوني فرصة باش نزيد نتوسع فيه، نيابة على السيدة الوزيرة.

كيفما قلنا جاوبنا على السؤال الأول ولا على السؤال الثاني هذه ظاهرة تطورية (évolutive) لا يمكن القضاء عليها بشكل نهائي وبسرعة كبيرة، لما تحتاج من إمكانيات ومن خبرة ولتفرعها على مستوى التراب الوطني في عدد من الجهات.

الوزارة فعلت لأول مرة، الدور ديال الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني المهددة بالسقوط، التي اعتمدت لأول مرة الاستراتيجية ديالها ديال 2022-2026، في المجلس ديالها الإداري اللي ياله تعقد في السنة الماضية، باش ياله بدات كتفعل المؤسسة، هاذ الاستراتيجية ترتكز على:

أولا، الإشكالية ديال معالجة الدور الآيلة للسقوط خصها، أولا، التشخيص، خصها واحد التشخيص مدقق وفيه واحد الجرد كامل وحديث، لأن كيوقع تطور لهاذ المباني في جميع جهات المملكة؛

ثانيا، ملي كندوزو للتفاصيل كنلقاو أن كاين أصناف ديال هاذ المباني الآيلة للسقوط، إذن خص واحد التصنيف ديال هاذ المباني حسب مستوى الخطورة اللي كنعرفو غيكون مرتبط بطريقة التدخل وبالأولويات حسب الغلاف المادي وحسب التوزيع الجغرافي؛

ثالثا، بطبيعة الحال تحديد الأولويات ديال هاذ التدخل حسب هاذ الخطورة اللي كنتكلمو عليها؛

رابعا، القيام ببحث اجتماعي وسوسيو اقتصادي، لأن الإشكالية ديال المباني الآيلة للسقوط هي ليست إشكالية جدران فقط، هي كذلك إشكالية واحد الجو، واحد المجال جغرافي ديال الحياة ديال واحد الأسر، وكنتكلمو كذلك على تحسين ظروف العيش ديال هاذوك الناس اللي تيعيشو فهاذ المناطق، فهاذ الأحياء.

هاذ الإجراءات، إن شاء الله، بإذن الله، ستمكن الوزارة من التوفر على بنك للمعلومات ومرصد وطني لتتبع وتقييم هذه الظاهرة، حفاظا على سلامة المواطنين.

خلاصة القول، هاذ الموضوع هذا اللي كيخصو هو الاستباقية، الاستباقية عندها ثمن، الاستباقية ما كتجيش فقط.. عندها ثمن، خصها الخبرة وخص الإمكانيات باش كنقدرو نعرفو مسبقا الخريطة ديالنا فهاذ الدور الآيلة للسقوط، وهذا هو المحور اللي تطرقت لو الوزارة بشكل إرادي، باش تقدر تدير واحد التخطيط يكون أذكى ويكون كيستجب للقضية ديال الخطورة، وكنعرفو أنه من الناحية التقنية كذلك كاين مجهودات راه هي تبذل اليوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

واليوم الأرقام كتحدث على نفسها، هناك أكثر من 980 ألف بناية غير مستغلة في الوسط الحضري في معظم جهات المملكة، 57% من هاذ البنايات كيتجاوز العمر ديالها 30 سنة، البنايات القديمة اللي كتواجد فمعظم المدن والمدن العتيقة أصبحت في حالة متدهورة، مما يؤثر سلبا على الجاذبية الاقتصادية والسياحية والثقافية ديال هاذ المدن.

كنسجلو أيضا أن العجز السكني اليوم هو مبلغ 385.700 وحدة سكنية على المستوى الوطني، ومن المنتظر باش يوصل لـ 2.9 مليون بحلول سنة 2030، بالإضافة إلى إشكاليات أخرى ديال الملاك غير المعروفين والكراء البسيط وغيرها.

لذا، فقد أصبح من الضروري اليوم باش نزلو واحد برنامج عمل لتأهيل هذه المباني، وفهاذ الإطار كنقومو باش نعطيو اقتراحات اللي تكون عملية وبرنامج عمل اللي غادي في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، باش نطلقو واحد النشاط عقاري جديد ديال تجار الأملاك (les marchands de biens immobiliers) وهاذ الشي غيمكن من تثمين وإعادة إحياء هاذ المباني وهاذ المدن العتيقة، حيث سيكون لتنمية هاذ النشاط المعمول به في عدد كبير من الدول، درنا واحد (benchmark) أثر إيجابي على مختلف الجوانب.

فعلى المستوى السكني غادي يوفر عقد عقاري أكثر تنوعا في متناول خصوصا الطبقة المتوسطة، لأن اليوم احتراما لهاذ الفئة العريضة من المجتمع، حرام نخليو الطبقة المتوسطة تمشي لهوامش المدن وعندنا (des centres-villes) ديال مدن كبيرة مثل الدار البيضاء وغيرها اللي (les centres-villes) اللي (sont délaissés) اليوم كنمشيو للهوامش وكنضيعو الوقت والمال فأتعاب التنقل، (alors que) عندنا (centres villes) des اللي نقدرو نستعملوهم لهاذ الطبقة المتوسطة، وهي في حاجة إلى هذا.

على المستوى البيئي والطاقي، أيضا الحد من الزحف العمراني على حساب المناطق الطبيعية والأراضي الفلاحية وتعزيز الانتقال الطاقي نحو المدن المستدامة وأيضا منخفضة الكربون، وأيضا على المستوى السياحي غادي يمكن باش نعززو الجاذبية السياحية للتراث المغربي داخل هاذ المدن.

واليوم تنساءلوكم، السيد الوزير، على جمالية هاذ (les centres-villes) اللي فقدو من التراث ديالهم ما يمكنش نخليوهم تنشوفو فيهم بحال هكا، (donc) هاذ (l'activité) ديال (les marchands de biens) غادي تساعد، ونتمناو باش تاخذهم بعين الاعتبار.

كاين هناك أيضا على المستوى المالي الاستفادة من عائدات ضريبية مهمة ملي تنشوفو اليوم هاذ المباني ما تدخلش عائدات لخزينة الدولة.

لتطوير هاذ النشاط أيضا كنطالبو باش يكون واحد الإطار قانوني وضريبي واضح لنشاط هاذ تجار الأملاك العقارية من أجل تمكين القطاعين، الفاعلين الاقتصاديين في القطاع العام والقطاع الخاص، وفق واحد دفتر التحملات باش تكون تطوير هاذ النشاط المعمول به في عدد كبير من الدول، واحنا على أتم الاستعداد باش نشتغلو سويا معا اليد في اليد باش نعالجو هاذ الإشكالية، بهدف إعادة إحياء وسط المدن وتأثيث بناياتها والقيمة اللي تتليق بالموروث ديال المملكة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال السادس موضوعه "الإعداد والمصادقة على وثائق التعمير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هو تصور الوزارة لتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بإعداد والمصادقة على وثائق التعمير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

الوثائق ديال التعمير هي بطبيعة الحال واحد التعبير حضاري للتخطيط اللي تيكون على مستوى التراب اللي خصو يعطي بطبيعة الحال واحد النظام واللي خصو يعطي واحد الاستشراف ديال التنمية اللي تتكون في هاذيك المنطقة، وكتعطي واحد التصور عمراني وتنموي للتراب.

بالفعل، المسطرة الحالية هي مسطرة معقدة، لأن عدد المتدخلين تقريبا 33 متدخل، الآجال من أجل المصادقة على الوثائق ديال التعمير هي آجال تتكون طويلة، وقد تصل إلى 6 سنوات، فهاذ 6 سنين تيمكن الأولويات تتغير وتيمكن الدينامية الديموغرافية تتغير وتتغير واحد العدد المعطيات على التراب، لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في نص القانون اللي تكلمنا عليه في السؤال الأول، اللي هو 90.12 ديال التعمير، وهو فعلا ما أوصى به الحوار الوطني للتعمير وللإسكان.

الوزارة في هاذ الإطار عندها واحد التصور، كاين واحد العدد المحاور:

المحور الأول: أشنو هو الدور اللي خصها تلعبو الوكالات الحضرية، دور جديد على المستوى الجهوي والإقليمي من أجل تقوية هاذ التخطيط الترابي؛

المحور الثاني: هاذ القانون 90.12 اللي تينظم وثائق التعمير واللي تيعتمد على المبادئ اللي تتعرفوها ربما في الإصلاح ديالو:

1- تقليص ديال عدد المتدخلين؛
2- ضبط الآجال، الآجال هو إشكالية حقيقية؛
3- القرار خصو يكون لا ممركز، لا تمركز في القرار باش تقدر الأمور تمشي في واحد السرعة أكبر بالنسبة للناس الذين يعنون بالمصالح ديال المواطنات والمواطنين اللي قرابين لهم؛
4- وأخيرا، وهو موضوع مهم جدا المرونة في وضع وثائق التعمير وتعديلها، تنعرفو التاريخ ديال بلادنا في هاذ المجال كيف داير، ربما ماشي مشرف في هاذ المجال، وكنظن أنه الإصلاح الذي تقوم به الوزارة اليوم هو إصلاح مهم من أجل تجاوز هاذ العقبات السيكولوجية والعملياتية اللي كاينة باش نقدرو ندوزو لواحد التعمير بدون مشاكل وما فيهش.. (sans complexes).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

.. موضوع المنافسة الاقتصادية العالمية وأن استقطاب الاستثمارات بكل أنواعها رهين بمدى تأهيل المغرب لبواديه وحواضره والتحكم المعقلن في التوسع لضمان التوازنات الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية المجالية، والذي يجب أن تواكبها تغطية شاملة للجماعات الترابية التابعة لنفوذها الترابية

بوثائق التعمير، سواء المخططات التوجيهية وتصاميم التهيئة وتصاميم النمو.

السيد الوزير،

إن التعمير يكتسي أهمية قصوى في تحقيق أهداف التنمية بمستوياتها، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في تأهيل المجالات الترابية والرفع في قدراتها على استقطاب الاستثمار وخلق الثروة وتحسين إطار عيش المواطنين، لذلك فإن إعداد وثائق التعمير يجب أن تأخذ بعين الاعتبار لأبعادها الاجتماعية والاقتصادية وتشرك السكان والمجتمع المدني، وذلك من خلال:

- خلق دينامية جديدة عبر توسيع المناطق المخصصة للمشاريع المندمجة والأنشطة الاقتصادية والخدماتية؛

- خلق مناطق صناعية لجلب الاستثمار، مع الاستفادة من الثغرات والمشاكل المطروحة في التجارب السابقة؛

- اعتماد برامج لملاءمة الواقع العمراني لبعض التكتلات السكنية مع القانون أو العكس، بعيدا عن القرارات الزجرية؛

- تحديد المحاور الطرقية المهيكلة ولاسيما الطرق الدائرية؛

- دراسة إمكانية عدم تسليم وثائق رفع اليد بالنسبة للأراضي المخصصة للمرافق العمومية، رغم مرور المدة القانونية لإنجاز هذه المرافق؛

- خفض الكثافة السكانية ببعض المناطق؛

- تعديل برمجة المرافق العمومية حسب التنطيقات الجديدة وملاءمة احتياجات الجماعات إلى هذه المرافق لطاقتها الاستيعابية المرتقبة من حيث عدد السكان؛

- اعتماد برنامج لتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز لإدماجها في النسيج العمراني المنظم والرفع من جاذبيته.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بالمجال القروي، صحيح أن الضغط المتزايد الذي شهدته الأراضي الفلاحية بكثير من الجماعات بتراب المملكة أدى إلى تسريع وثيرة تفتيت الملكية العقارية، مما سيؤدي إلى تكون تكتلات عمرانية على شكل مساكن متفرقة تفتقر للتجهيزات الأساسية والمرافق الضرورية، وبالتالي ظهور السكن العشوائي، وهي اختلالات مجالية ستحول دون تحقيق تنمية مندمجة وتهيئة متوازنة لهذه المجالات، ويصعب تداركها مستقبلا.

كما يجب البحث عن الآليات الكفيلة بضبط هذه الظواهر، من خلال إعادة النظر في المقتضيات التعميرية المطبقة على المناطق الفلاحية بموجب تصاميم التهيئة المصادق عليها بهذه الجماعات، وذلك بـ :

- إعداد تصاميم تهيئة جديدة خاصة بالمناطق الفلاحية تروم إلى:

- تفادي المزيد من تفتيت الأراضي بالمناطق الفلاحية وهوامش مراكز هذه الجماعات؛

- بلورة صيغة مرجعية للتدبير العمراني بهذه المناطق، وفق أهداف مخطط التوجيه للتهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة المصادق عليها، مع التركيز على الحفاظ على المجالات الضاحوية والمناطق المجاورة للمراكز المعنية وتثمينها والسماح بشكل استثنائي بالاستثمارات التي تتلاءم والنشاط الفلاحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير؟ في بضع ثواني.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد المستشار،

كنظن أن التعقيب ديالك هو غني بالمقترحات، وهاذ المقترحات تصب في الخانات الأربع اللي تكلمت عليهم، اللي الوزارة تتعمل فيها في إطار التعديل ديال القانون 90.12، والمهم فهاذ الشي كامل هو أنه نزاوجو ما بين ضرورة التخطيط اللي بلا بيه تتوقع الفوضى والتدبير اليومي اللي فيه واحد المرونة باش نواكبو الدور ديال المقاولين والعجلة الاقتصادية والتنمية المحلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر للسؤال السابع، موضوعه "كثرة المتدخلين وتأثيرها السلبي على تدبير قطاع الإسكان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة، تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، أتقدم باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بأحر التعازي للسيدة الوزيرة على هذا المصاب الجلل، راجين من العلي القدير أن يلهمها وذويها الصبر والسلوان.

أما بخصوص السؤال، فهو كالآتي، عن كثرة المتدخلين وتأثيره السلبي على تدبير قطاع التعمير والإسكان نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا، السيدة المستشارة المحترمة، من الفريق المحترم.

القطاع ديال الإسكان وسياسة المدينة فعلا يعرف تعددا في المتدخلين، وهذا الأمر ينطبق كذلك على قطاع التعمير بالنظر إلى الترابط القائم بين القطاعين، وراه بان في الأسئلة والأجوبة اللي قمنا بها في هذه الجلسة منذ البداية.

المظاهر ديال تعدد المتدخلين في القطاع:

- أولا ملي كنجيو نديرو برامج سكنية تعترضها مساطر طويلة ومعقدة وإجراءات متعددة مع هاذ المتدخلين، الشيء اللي كيأثر سلبا على الكلفة وعلى المدة ديال الإنجاز ديال هذه البرامج السكنية وبطبيعة الحال على النموذج الاقتصادي (business plan) ديالهم؛

- تعدد الأنظمة العقارية كذلك، لأن الوعاء العقاري اللي عليه كنديرو المشاريع إذا كانو تعدد الأنظمة؛

- وتشتت النصوص القانونية المؤطرة، لأن تنعرفو أنه العقار هو من المجالات اللي تم تقنينها منذ القدم، قبل ما تبان أو في بدايات الدولة الحديثة، وبالتالي بلادنا ككل البلدان عندها المخلفات ديالها فهاذ المجال، وما يطرحه هذا التعدد والتشتت ديال النصوص القانونية من إشكاليات فيما يخص تعبئة العقار اللازم من أجل إنجاز البرامج السكنية المسطرة، خصوصا البرامج اللي تتكون الدولة عندها فيها واحد السياسة إرادية؛

ثالثا، المسلسل ديال التخطيط الحضري، اللي تكلمنا عليه في السؤال ربما السابق، عبر الوثائق ديال التعمير اللي عددنا الإشكاليات اللي مطروحة كيعرف حتى هو عدد من الإكراهات.

فالإجراءات هو: أولا الحوار الوطني الذي أطلقته الوزارة برعاية سامية ديال سيدنا الله ينصرو، والذي تمخضت عنه مجموعة من المقترحات والتوصيات لمعالجة الإكراهات اللي تكلمت عليها والتي عملت الوزارة على بلورتها على شكل توجهات كبرى ستحدد الملامح ديال السياسة الحكومية الجديدة في ميدان التعمير والإسكان.

بغيت غير نقول واحد الحاجة، هاذ الشي ديال التعمير والإسكان، هذه مواضيع ثقيلة والإكراهات ديالها متعددة، إكراهات قانونية وتأطيرية وتنظيمية، إكراهات عملية، إكراهات مادية، والمتدخلين، لأن عندك فيه مستثمرين، عندك فيه ساكنة، عندك فيه حركية (une mobilité urbaine) عندك فيه واحد العدد ديال الأمور.

وبالتالي، يعني الوزارة تلعب واحد الدور مهم وبفضل هاذ الحوار الوطني الحمد لله اليوم كاين واحد الإجماع على عدد التوصيات، وبطبيعة الحال تيبقى على أنه الوزارة تلعب واحد الدور أكبر، وهذا الذي تلتزم به في التشاور مع الفاعلين الاقتصاديين باش حتى هوما تيوجدو أنفسهم لهاذ التوجهات الجديدة وما تيتفاجؤشاي بسياسة حكومية منقطعة على السياسة الاقتصادية التي تتبع تطور أو تطوير هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للفريق المحترم في إطار التعقيب.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات والمعطيات المهمة التي تفضلتم بها والتي تؤكد بالنسبة لنا ما سبق وأن طرحناه حول هذا القطاع، سواء أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية أو خلال مختلف الجلسات، جلسات الأسئلة التي تمت برمجتها في قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والذي يهم أساسا التنويه بالدينامية التي عرفها هذا القطاع على عهد هذه الحكومة والمقاربة التشاركية وتغليب منطق الحوار الذي تنهجه السيدة الوزيرة.

ومن هذا المنطلق وبغية ضمان التعبئة الجماعية والإصلاح بهذا القطاع الاستراتيجي، فإنه يهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إثارة إحدى الإشكاليات الهيكلية التي يواجهها القطاع والتي لا يساورنا شك في أن السيدة الوزيرة تحيطها بالرعاية اللازمة والاهتمام الضروري.

إن أحد الإشكاليات الهيكلية التي تقف أمام إنجاح جميع الإصلاحات في مجال السكنى والتعمير هو تعدد المتدخلين، وهي إشكالية تؤثر بشكل سلبي، سواء على المواطن أو المستثمر.

لذلك، نهيب بالسيدة الوزيرة لما علمنا عنها من إرادة صلبة في مواجهة الإشكاليات وفي إيجاد الحلول إلى وضع إشكالية تعدد المتدخلين على أساس الإشكاليات الهيكلية التي تواجه القطاع.

لقد تابعنا بكثير من الارتياح سير الحوار الوطني الذي نظمته السيدة الوزيرة مؤخرا، والذي تطرق فيه المشاركون إلى هذه الإشكالية، وعلى كل حال، فإنها إشكاليات ليست جديدة، ولكنها بحاجة إلى الجرأة والشجاعة في حلها عبر إصلاح القوانين المتقادمة، وكذلك لأنه لم يعد من المقبول أن يتم إهدار الطاقات والمجهودات.

السيد الوزير المحترم،

لقد أقرت بلادنا العديد من القوانين التي تنص على وجوب تبسيط الإجراءات أمام المواطن كما المستثمر، سواء ما يتعلق بالقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الصادر في 19 مارس 2020 أو ما يتعلق بميثاق المرافق العمومية.

لذلك، بات من الضروري أن تجد هذه القوانين موضع قدم في قطاع السكنى والتعمير بالنظر إلى الرهانات الاقتصادية والمجتمعية المعلقة عليه، وكذا بالنظر إلى كون حالة الانتعاش الاقتصادي التي عقبت جائحة كورونا، تتطلب معالجة الإشكاليات الهيكلية للقطاع وفي مقدمتها إشكالية تعدد المتدخلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ننتقل الآن للأسئلة الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، حول "تعزيز المساواة المهنية داخل المقاولة" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تعزيز ثقافة المساواة بين الأجراء والأجيرات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

تفضلوا، الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

تكتسي المساواة بين الأجراء والأجيرات أهمية خاصة من أجل تكريس العمل اللائق، في هذا الإطار، ما هي التدابير، السيد الوزير، والإجراءات التي ستقومون بها لتعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولة ودعم عمل المرأة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المحترمة.

السؤال الآني الثاني موضوعه "برنامج التشغيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي محمد حلمي تفضل.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير عن برنامج التشغيل من أجل تعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولة ودعم عمل المرأة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني االثالث في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس يوسف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم على الإجراءات المتخذة لتعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الآني الرابع دائما في نفس الموضوع لفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعتبر قضايا حقوق المرأة والمساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين من أهم المؤشرات المعتمدة في تصنيفات الدول اقتصاديا واجتماعيا، وإحدى أهم ركائز التقدم الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ما جعلته الأمم المتحدة الهدف الخامس ضمن أهداف التنمية المستدامة للعام 2030.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن برنامج عمل وزارتكم من أجل تعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولة ودعم عمل المرأة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الخامس في نفس الموضوع لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السي لحسن تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل ضمان المساواة المهنية داخل المقاولة ودعم المرأة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني السادس دائما في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السي الدحماني، تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

نؤكد نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال السابع موضوعه "ترسيخ ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي الحسناوي تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن برنامج عمل وزارتكم من أجل تعزيز ثقافة المساواة المهنية داخل المقاولة ودعم عمل المرأة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على الأسئلة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال، هذا السؤال هو سؤال مهم، وجا في وقتو، لأنه جا في السنة الثانية من الانتداب الحكومي وكذلك ديال المجلس الموقر، وكما تعلمون هنالك عدد من التوصيات التي أفرزها النموذج التنموي والذي تتعلق إجمالا بالرفع من نشاط النساء، واللي المغرب فيه متأخر، تقريبا بواحد 10 ديال النقط اللي خصنا نرفعوها في السنوات القليلة المقبلة.

وملي تنشوفو فهاذ التحدي، تنلقاو عندو جوانب متعددة واللي ربما كان فواحد الوقت فقط موضة من الموضات، ولكن اليوم أصبح حاجة ملحة على المستوى المجتمعي، وعلى المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي.

وهاذ التحدي بطبيعة الحال ملي تنجيو نشوفو، كنشوفوه وكندرسوه في العمق ديالو تنلقاو أنه يتفرع إلى تحديات أخرى على مستوى المقاولة وعلى مستوى بطبيعة الحال المشغلين في شق أول، وفي شق ثاني، بطبيعة الحال، هو تحدي كذلك على مستوى المبادرة الحرة وخلق المقاولة والاستثمار.

لابد في الأول أنني نقول لكم بعض الأرقام اللي كنعرفوها ربما، لأنها هي أرقام رسمية، فسوق الشغل يعرف ضعف المشاركة ديال النساء، المعدل ديال النشاط بلغ تقريبا 20.9% سنة 2021، مقابل تقريبا 70.4% لدى الرجال، وهو تراجع منذ سنة 2015.

وعلى مستوى التشغيل، عدد النساء اللي تيخدمو راه تقريبا 2.4 مليون ديال المشتغلات سنة 2021، ما تيعنيش أنهم كلهم تيتخلصو، ما تيعنيش أنهم كلهم تيتخلصو، حيث كاين العمل ولكن ما عندوش الأجر وهذا من الظواهر اللي كاينة عندنا في بعض المناطق، أي تقريبا 22.3% من إجمالي الساكنة النشيطة المشتغلة.

النسبة ديال المقاولات المسيرة من طرف النساء لا تتعدى 16%، نسبة النساء المقاولات من مجموع المقاولين الذاتيين (les Auto Entrepreneurs) ما تتعداش 24%، نسبة إلى هاذوك 300.000 اللي عندنا ديال المقاولين الذاتيين، والبطالة بطبيعة الحال تمس النساء أكثر مما تمس الرجال، لاسيما في الوسط الحضري، الوسط القروي البطالة دالنساء شوية أقل من الرجال لأنهم تيخدمو ولو أنهم ما يتلقاوش أجر، بحال دابا في المجال القروي مثلا النساء عندهم 3.8% مقابل 5.3% لدى الرجال.

العوامل تتعرفوها التي تحول دون ولوج المرأة إلى سوق الشغل، عدد من الدراسات بينت أنه تربية الأبناء تتكون من العوامل الكبيرة، العامل الاجتماعي اللي تيكون في وسط الأسرة كذلك، ديال العلاقة ما بين الزوج والزوجة، ولكن كاين عوامل أخرى ربما ماشي مجتمعية، عوامل أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو بنيوية، نقدرو نسميوها، بحال مثلا التنقل اللي تيكون من الدار لمقر العمل، ما حد مقر العمل بعيد ما حد كاين مخاطر في التنقل، ما حد بطبيعة الحال غادي يكون عمل المرأة أقل.

القضية الأخرى هي الطريقة ديال للمقاولة أو المشغل تيتكلف فيه بالعمل ديال المرأة، في هذه المساواة أو التكافؤ ما بين المرأة والرجل، مثلا تنلقاو واحد العدد كبير ديال المقاولات عندهم بحال الرجل بحال المرأة، ماشي بحال الرجل بحال المرأة في الحقوق؟ لا، يعني ما تيديروش سياسات تساعد على عمل المرأة فيما يخص التوقيت، فيما يخص ظروف للمساعدة وتتعرفوها بحال (les crèches) وفهاذ الشي ديال التنقل، وكذلك في الطريقة باش تنخدمو الناس، أو الطريقة باش تنديرو الترقيات أو المسارات ديال الناس، وهاذ الشي يقدر يعطي واحد الإحباط، إذا كان ضروري تبقى في الخدمة حتى لـ 8 دالليل بالنسبة للأطر العليا باش ترقى، فبطبيعة الحال واحد العدد ديال الناس اللي عندهم مسؤوليات في المنزل تيفضلو أنهم يضحيو بهاذ الأمور ولا يبقاو فوق أوقات العمل.

إذن كاين واحد العدد ديال الإحصائيات، أنا ما بغيتش ندخل لكم في الأرقام، راه غادي يكون الجواب مكتوب كذلك، بغيت غير نوقفو على الإشكالية وعلى الطريقة ديال المعالجة ديالها، غير قبل ما نقول لكم هذه الأمور هاذو اللي احنا نعتزم القيام بها، واللي بدينا في جزء منها، بغيت نقول على أنه كبلد راه احنا من الناحية المؤسساتية في وضعية مشرفة، لأنه المغرب وقع أو صادق على اتفاقيات فهاذ المجال، خصوصا الاتفاقية ديال العمل الدولية رقم 100، و111 المتعلقتين على التوالي بالمساواة في الأجر، وما يكونش تميز في مجال التشغيل والاستخدام، وكذلك الاتفاقية الأممية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة ديال سنة 1979، وبطبيعة الحال الدستور ديال المملكة في الفصل 19 اللي كيقول أنه يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

المادة 9 ديال مدونة الشغل تقر مجموعة من التدابير الحمائية للمرأة في العمل، باش تكون في منأى عن كل الممارسات التي من شأنها المساس بطبيعة

الحال بالحقوق ديالها، لاسيما فيما يتعلق بمنع التمييز في العمل وفي الأجر بين الجنسين، إذا تساوت القيمة ديال العمل اللي تيقوم به الرجل أو المرأة.

إذن بالنسبة دبا للتشخيص كنظن راه احنا كلنا عارفينو وكلنا نتقاسمه وكنشوفوه كل يوم، دبا إذا بغينا نتجاوزو هذا المشكل أو نتعاطاو لهاذ الإشكالية بشكل جدي، خصنا نخدمو على مستويات متعددة، لا منأى عنها، اللي كيظن على أنه بمجرد إصدار مرسوم أو قانون بطبيعة الحال تيعرف أنه سوف لن يغير كثيرا الأمور، ولكن القانون يبقى مهم، المدخل الأساسي ديال القانون فهاذ المجال هو المدونة ديال الشغل، المدونة ديال الشغل كاينة في 2004 اللي عندنا اليوم.

وفي إطار المخرجات ديال الحوار الاجتماعي اتفقنا مع النقابات ومع أرباب العمل على أن نعالج هاذ الإشكالية، من ضمن إشكاليات أخرى في مدونة الشغل اللي بغينا نتكلمو فيها إن شاء الله من هنا ليوليوز 2023، عمليا العمل (travail partiel) غادي يكون من المواضيع المهمة اللي غتكون مطروحة على الطاولة باش نوفرو للمقاولات والأجراء ديالهم واحد الإطار قانوني اللي غيمكنهم أنهم يشغلو ناس في إطار عمل اللي يقدر يكون يعني جزئي.

ثانيا، اتفقنا كذلك في الحوار الاجتماعي أننا نواكبو كل المقاولات اللي بغات تدير اتفاقيات جماعية، (les conventions collectives) من أجل تشجيع العمل ديال المرأة، من خلال واحد الدعم مادي باش نديرو هاذوك (les crèches) لهاذ المقاولات.

ثالثا، عندنا بطبيعة الحال واحد الجائزة ديال المساواة المهنية بين الرجل والمرأة، هاذ الجائزة هاذي في دورتها السابعة هاذ العام، تقريبا شاركت فيها واحد 400 ديال المقاولات، وهاذ العام بغينا نمشيو بعيد، وبغينا نترجمو هاذ الجائزة هاذي إلى مرسوم يدوز في مجلس الحكومة، وبغينا يكون فيها كذلك 12 جائزة جهوية، لأن الموضوع ديال المساواة المهنية بين المرأة والرجل في المحل ديال العمل هو غير مطروح بشكل كبير في المقاولات اللي عندها إمكانيات كبيرة واللي عندها السياسة فهاذ المجال، ولكن هو مطروح بالخصوص في المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ومطروح كذلك في عدد من الجهات.

فلأول مرة غادي يكون عندنا 12 جائزة جهوية لتشجيع الثقافة ديال المساواة بين الرجل والمرأة فالعمل والمساواة المهنية فهاذ المقاولات هاذ السنة، بالإضافة بطبيعة الحال إلى جائزة خاصة بالمقاولات المتوسطة والمقاولات الصغيرة، بالإضافة إلى المقاولات اللي هي كبيرة.

هاذ الجائزة فالحقيقة راه غير واحد السبة، واحد الفرصة باش نتذاكرو على الموضوع، ودرنا واحد 10 ديال المحاور اللي هي كنعتبروها أساسية باش نقدرو من خلالها كنعرفو واش كاين سياسة حقيقية لصالح المساواة المهنية ولا لا.

أولا، هل هنالك فالمقاولة إستراتيجية للمساواة في العمل ما بين رجل وامرأة؟ واش هاذ الشي داخل فالثقافة ديال رب العمل؟

ولكن، الإستراتيجية ما كتعنيش فقط واحد الوثيقة مكتوبة ولا واحد الالتزامات لا، كتعني أنه غتكون تمثيلية في الأجهزة اللي كتقرر، واش كاين شي واحد اللي مكلف أو شي واحدة اللي مكلفة بدعم المساواة المهنية بين الرجل والمرأة؟ أي تسهر فين ما كانت شي حالة من الحالات على هاذ الدعم.

ثانيا، التحسيس والتكوين في مجال المساواة فالعمل، هو مسألة حتى هي مهمة.

ثالثا، القضية، الطريقة باش كيشغلو (le recrutement) وأنتوما كتعرفوها في المقابلات ديال التشغيل، كيجي الإنسان وتيبان إذا قلت للمشغل ديالك، إذا قال لك واش بغيتي تبقا مور ساعات العمل، وخا ذاك الشي ما كيكونش قانوني، إذا قلت لو اسمح لي أنا عندي التزامات (tout de suite) كيحيدك.

بينما التجربة تبين على أنه العمل يقدر يكون منتج أكثر في ساعات أقل ولكن إذا كانت الظروف متوفرة، غير هاذ الشي عندو واحد الكلفة، واحنا بغينا فالمرحلة المقبلة أنه هاذ الكلفة الإضافية حتى الدولة تكون شريكة للقطاع الخاص وللقطاع العام في تحملها، باش نقدرو نعاونو على انبثاق هاذ الثقافة.

التوفيق بين الواجبات المهنية والحياة الأسرية كتعرفو ما يمكن يكون إلا بـ(l'aménagement) ديال (les horaires de travail) وبالسياسة راه كنا كنتكلمو على التعمير وسياسة المدينة قبيلة، راه ما بعيداش على هاذ الموضوع، لاسيما في الشق اللي كيتعلق بالتنقلات الحضرية، إذا ما كانش (transport public) مضبوط ومؤمن، مزيان راه ما كيكونش العمل ديال المرأة، غير نساوه، نساوه، الحماية ديال الأمومة والأبوة بجوج.

تدبير المسار المهني هاذي مسألة مهمة جدا، لاسيما بالنسبة للمرأة التي تنجب، يمكن طفل يمكن طفلين، يمكن ثلاثة، فواحد المسار مهني، يمكن أكثر ويمكن أقل، فبالنسبة لهاذ المسار المهني ما يمكنش يكون بطبيعة الحال المنافسة بنفس الطرق والأسس اللي تتكون عند الرجل، فالفكرة هي أنه خص تكون إمكانية للجميع أنه ربما وخا ما تنتبعوش نفس المسار المهني ولكن تنوصلو لنفس النتائج إلى ما كانش نتائج أحسن.

سابعا، المساواة بين الجنسين في شغل جميع المناصب: وهنا كتدخل واحد القضية ديال (la pénibilité)، لأن كاين بعض واحنا شفناها فواحد العدد من المقاولات اللي تيبدلو واحد الدور أنه واحد المناصب الرجال اللي تيمشيو لها وتيشجعو النساء يمشيو لها، ومناصب تيمشيو لها النساء تيشجعو الرجال يمشيو لها باش تتبدا هاذ (la mixité) كتسمى.

السياسة الأجرية هاذي مسألة مهمة جدا وراه فالتفتيش ما بغيتش نبقا نعطيكم قوة الأرقام ديال التفتيش اللي تنخرجو، فهاذ الصدد بالضبط، وبطبيعة الحال الوقاية من العنف مبني على الجنس ومعالجته وإشراك ممثلي الأجراء، فين ما كانت عندنا واحد الحكامة جيدة في وسط المقاولة اللي فيها الإشراك ديال ممثلي الأجراء، كنقدرو بطبيعة الحال نميو ونمشيو فهاذ الثقافة هاذي.

فالوزارة كوزارة ما يمكن لهاش تدير هاذ الشي إلى ما بداتش من نفسها، واحنا اللي قمنا به درنا واحد البرنامج ديال الريادة النسائية يخص 100 امرأة بديناه الشهر الماضي سميناه (direction femme) من الوزارة ديال الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، فيه النساء اللي عندنا فالقطاع ديال التشغيل والمقاولة الصغرى، وفيه القطاع ديال التكوين المهني، فيه المكتب ديال التكوين المهني وفيه الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل.

وملي اعطينا لهاذ الناس هاذو واحد الفضاء وحضرت لو شخصيا باش يشتغلو طلبنا منهم ماشي يقولو لنا أشنو بغاو نحسنو لهم فقط فالعمل عندهم، لا، قلنا لهم أن احنا كاملين مسؤولين على الشغل والكفاءة والتشغيل ديال المرأة بصفة عامة فالبلاد، وطلبنا منهم يعطيونا مشاريع يفكرو فيها باش الوزارة تبلورها على أرض الميدان، والحمد لله كاين واحد 12 مشروع راهم خدامين فيه وغادي يعطيونا إن شاء الله النتائج من هنا لنهاية شهر فبراير.

اللي بغيت نقول هو أن الإشكالية هي إشكالية كبيرة ومعقدة، والدولة والحكومة هي ملتزمة وغندخلو واحد العدد ديال الإجراءات الهيكلية في حكامة سوق الشغل اللي غادي تبان إن شاء الله من دبا شهر ونصف في إطار السياسة الوطنية للتشغيل أو الإستراتيجية الوطنية للتشغيل اللي احنا منكبين عليها واللي غتعطينا كذلك كيفاش غادي نهيكلو هاذ الموضوع ضمن الأولويات في مجال سياسة التشغيل (la stratégie nationale de l'emploi) اللي كيف ما تتعرفو إستراتيجية كبيرة اللي الحكومة معبئة عليها وغادي يجي الوقت إن شاء الله باش نعطيكم التفاصيل ديالها على المستوى الكمي وعلى المستوى الكيفي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فالحقيقة هاذ الكم الهائل من المعلومات اللي أعطانا السيد الوزير وبهاذ الغزارة وباستشراف ما يمكن لو إلا يخلينا نكونو مرتاحين، فاحنا كنشكركم على هاذ الجواب اللي تيعزز توجه الحكومة الرامي إلى إقرار المناصفة وتعزيز ثقافة المساواة في المجتمع، خصوصا لدى أرباب العمل واحنا كنتكلمو على الأجيرات.

فكاين هناك واحد المجهود تتبذلو الدولة ديالنا فيما يخص تعزيز مكانة المرأة في المجتمع مقارنة مع دول الجوار من خلال التكريس الدستوري أولا لمبدأ المناصفة والمساواة وتعزيزها بترسانة قانونية مهمة، ناهيك عن العناية المولوية السامية لجلالة الملك، الذي ما فتئ منذ اعتلائه على عرش أسلافه المنعمين يلح في خطبه على وضع المرأة في المكانة اللائقة بها داخل المجتمع، وآخرها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش، واللي دعا فيها جلالته بواحد اللغة مطمئنة وراقية إلى تصور إيجابي للمساواة بين الرجال والنساء في الوعي الجماعي أو الجمعي على مستوى الدولة، وكذلك على مستوى المجتمع والمقاولة وغيرها من المؤسسات، وكذا على صعيد التفعيل المؤسساتي التشريعي لمواصلة هذا الإصلاح.

فالمرأة العاملة والأجيرة، كما تنعرفو السيد الوزير والسيد الرئيس والحاضرين، ظلت وما تزال قيمة مضافة في ميدان عملها، بل واقتحمت جل المجالات والاختصاصات وأثبتت بجدارة واستحقاق عن كفاءة مهنية وتدبيرية عالية، ما من شأنه في حالة إلى فعلنا هاذ الشي وحرصنا عليه أنه غادي يدعم الاقتصاد ديالنا.

كل هذا، في ظل سيادة ثقافة ذكورية لازالت قائمة داخل مجتمعنا، بالرغم من كل هذه المكتسبات، والتي نسعى جميعا كل من موقعه، من أجل تجاوزها في أفق بناء مجتمع متوازن، يوفر فرص متساوية للجنس..

ونعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أننا لازلنا مطالبين ببذل المزيد من الجهود وتضافرها بين جميع المتدخلين، كل من موقعه، لحماية الأجيرات وضمان اشتغالهن في ظروف أفضل، وتسليحهن بكل الضمانات القانونية لمواجهة كل أشكال التعسف والحيف الذي قد يتعرضن له أثناء مزاولتهن لعملهن، قناعة منا أن حرمان المرأة من حقوقها ومن الشروط الضرورية لتنميتها لم يعد ممكنا في مغرب اليوم.

وهنا أتوجه إلى النقابات، لأنهم واحد الفاعل أساسي في هذا الباب، وخصوصا احنا اليوم في إطار الحكومة مشينا بواحد النفس توافقي مع النقابات، وعندنا مأسسة الحوار، وكنعتقد أن هاذ المقاربة ديال المرأة يجب أن تكون حاضرة، كما قال السيد الوزير، في النقاش اللي تديرو الحكومة مع هاذ النقابات.

إذن، السيد الوزير، لا ننكر المجهودات الجبارة اللي كتقوم بها الحكومة، التي تبدو عازمة على السير بعيدا في هذا المنوال، بدليل رفعها لتحدي رفع نسبة النساء النشيطات من 19% أو 20% حاليا إلى 30% في أفق 2026 في برنامجها الحكومي، واللي كان بتوصية من البرنامج الحكومي وكيمشي مع الدستور وكيمشي مع باقي القوانين عندنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الاستقلالي للوحدة

والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الوزير المحترم على عرضكم القيم في مجال سوق الشغل، لأن سوق الشغل فيه بزاف ما يتقال وبزاف ما يدار، ولكن الوقت ما تيسمحلناش باش نذكرو جميع النقط العالقة أو المهمة داخل سوق الشغل.

ولهذا، السيد الوزير، بأن المغرب يتوفر على إطار قانوني، وطني، يكرس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في عالم التشغيل، ويمنع كل أشكال التمييز وفقا للمعايير الدولية كمكون أساسي لسوق الشغل.

ومن هنا لابد من التأهيل والتكوين والتقارب بين الشركاء، لأن هاذ التقارب ما تيعطي إلا الطمأنينة للشغيلين والمقاولة ويعطي الأكل ديالو.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننادي بضرورة إعمال مبدأ المساواة في أماكن العمل، من أجل ترسيخ ثقافة المساواة المهنية، سواء في صفوف النساء أو المشغلين على حد سواء، عبر تعريفهن وتوعية أرباب العمل بتطبيق مبادئ المساواة في أماكن العمل، مع ضعف التطبيق السليم لمدونة الشغل في مواجهة أوجه المساواة في مجموعة من القطاعات الاقتصادية، خصوصا مع التقدم الذي يعرفه المغرب في خلق فرص العمل في شتى المجالات، والذي أحدث ديناميكية في التقليص نوعا ما من نسب البطالة، والذي لم ينعكس إيجابيا على الأوضاع الحقوقية للنساء.

كما نسجل أن تمثيلية المرأة تبقى ضعيفة جدا على صعيد تمثيل الأجراء والأنشطة، وإنهن شبه غائبات على مستوى الهرم النقابي.

ولا تفوتني الفرصة دون أن ننوه بالأهمية التي أعطتها الحكومة خاصة لمسألة تشغيل النساء، وحددت هدفها بهم الرفع من معدل نشاطهن من 20 حاليا إلى 30% في أفق 2024، على أن يتم تفعيل هذا الهدف من خلال وضع مخطط لدعم النشاط الاقتصادي للمرأة ومحاربة الهشاشة لدى النساء من كل مراحل الحياة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا السي حلمي.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نعبر في الفريق الاشتراكي أننا تتلاقاو معكم في الجانب التشخيصي اللي جا في الجواب ديالكم على مستوى الصعوبات اللي كتواجهها المرأة المغربية في العالم ديال المقاولة.

ونؤكد على أنه هاذ الموضوع ديال المساواة هو موضوع يتعدى المجال المقاولاتي إلى المساواة بشكل عام، كاين إشكال حقيقي اليوم في إعطاء المرأة المكانة اللائقة بها في المجتمع المغربي، مع العلم على أنه الدولة كاينة إرادة حقيقية يعبر عنها صاحب الجلالة نصره الله في هذا المجال.

وآخر إشارة كانت على المكانة التي نرجوها للمرأة والتي يرجوها جلالة الملك، هو الاستقبال اللي حضاو به الأمهات ديال لاعبي المنتخب المغربي، وفيها إشارات كثيرة للمرأة المغربية، كيف بغاتها بلادنا.

لكن، مع كامل الأسف، في الجانب المقاولاتي كاين إشكالات حقيقية، السيد الوزير، اليوم النساء اللي النسبة ديالهم كتوصل لما يفوق 20% اللي كيعولو الأسر لازالو يتم استغلالهن في العمل غير اللائق، خاصة في القطاع الفلاحي، كاين أجور يعني مؤسفة اللي كتعطى للنساء، خاصة في المقاولات ديال المناولة، في عدد من المهن المحترمة، اللي كيجيبو كاتبات كيشغلوهم السيد الوزير بـ 600، 700 درهم، راه مؤسف اليوم في المغرب في 2022 نلقاو نساء كيشتاغلو بـ 600 و700 درهم في الشهر.

عدد ديال القطاعات الخدماتية كيستغلو النساء أبشع استغلال، فهنا كنتساءلو على الجانب الزجري والجانب الرقابي في ضمان العدالة الأجرية، وفي ضمان احترام الحقوق ديال العاملات وفق ما ينص عليه القانون.

أيضا، استمرار المعاناة ديال المرأة من التحرش الجنسي في عدد ديال المقاولات، هو طابو مسكوت عليه، مع العلم على أنه الحجم ديالو آخذ في التضخم وفي الاستفحال في غياب مواجهة هاذ الإشكال بالوضوح وبالقوة اللازمة.

ثم السيد الوزير، واحنا كنتحدثو على المساواة ديال ولوج النساء لعدد من المقاولات، سبق وأن تقدمنا في الفريق الاشتراكي بمقترح قانون يقضي بتعديل المادة 179 والمادة 181 من مدونة الشغل بما يتيح ولوج النساء للقطاع المنجمي، وتم رفضه من طرف الحكومة، وكنطرحو علامة استفهام السيد الوزير في هذا الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب.

الأستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكركم على كل التوضيحات.

لكننا ومن خلال الممارسة الميدانية فالمشكل ليس في وضع التشريعات والقوانين، لكن بالدرجة الأولى المشكل في عدم فرض احترامها من طرف

بعض أرباب العمل.

فمنذ 1962 تاريخ تأسيس الاتحاد التقدمي لنساء المغرب المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل وأصواتنا النسائية النقابية بحت من أجل المساواة ولا تزال اليوم كل التقارير الوطنية والدولية تبعث على القلق، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية، حيث نسبة إعالة الأسر من طرف النساء تعدت 16% حسب المندوبية السامية للتخطيط، فلا يزال سوق العمل يسجل هوة شاسعة بين التزامات بلادنا الدستورية والقانونية وما تعيشه المرأة، إذ 8 نساء من بين 10 هن خارج سوق الشغل، أما العاملات فأغلبهن متمركزات في الأنشطة ذات المردودية الضعيفة، وكثيرا هن ضحية للخروقات السافرة لمقتضيات مدونة الشغل والمس بالحريات النقابية ومختلف أشكال التمييز.

رغم كل المجهودات المبذولة، السيد الوزير، لدعم المقاولة، إلا أن المرأة المقاولة لا تزال تواجه صعوبات جمة خاصة في القطاع الفلاحي، علما أنه هو المشغل الأول للنساء بنسبة 44.8% وحتى باقي القطاعات ليست أحسن حالا.

لازالت المرأة العاملة ضحية استغلال كبير لشركات الوساطة والسمسرة في اليد العاملة بساعات عمل طويلة وأجور زهيدة، لازالت ضحية انتشار ظاهرة العنف والتحرش الجنسي، خاصة في أماكن العمل والاستغلال الكبير في القطاع غير المهيكل والإجهاز على الحقوق الاجتماعية والتهرب من المسؤولية الاجتماعية، لا تزال أقل أجرا للعمل من نفس القيمة بما يناهز 17% من أجور الرجال، لا تزال الضحية الأولى لارتفاع نسبة التسريحات الجماعية والإغلاقات اللاقانونية، وهاذ الشي اتضح لنا في عز أزمة كوفيد.

السيد الوزير،

إن تحقيق العدالة الاجتماعية تفرض بالضرورة أن يتمتع الرجل والمرأة بنفس الحقوق، كما تفرض الاعتراف الكلي بمواطنة المرأة وبدورها وتجريم كل أشكال العنف والتمييز ضدها وتوفير بيئة العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية، ونعتبر في الاتحاد المغربي للشغل، أن المدخل الأساسي لكل ذلك هو المصادقة على الاتفاقية 190 والتوصية 206 الصادرتان عن منظمة العمل الدولية.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد المستشار.

<u>المستشار السيد لحسن نازهي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

فالبداية كنشكرو السيد الوزير اللي أعطانا الصورة الحكومية حول الرؤية ديال المساواة المهنية داخل المقاولة، ولكن احنا داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بالرغم من كون العدالة الاجتماعية ترتكز أساسا على المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص على أساس النوع في الوسط المهني، غير أن الواقع يبين عكس ذلك، حيث تظل النساء عرضة للبطالة ويواجهن الهشاشة في سوق العمل وتستمر التفاوتات في المجال الاقتصادي والمهني، ويظهر هذا التمييز في جميع المراحل، سواء قبل إبرام عقد الشغل، حيث تنعدم المساواة في التكوين وولوج الشغل أو عند تنفيذ عقد الشغل، حيث تغيب المساواة في الأجر وتكافؤ الفرص داخل مقر العمل.

السيد الوزير،

أين نحن من نشر ثقافة المساواة داخل محيط العمل، تماشيا مع الأهداف 17 للتنمية المستدامة وسوق منظمة العمل الدولية في هاذ المجال؟ أم أن الجائزة البئيسة اللي ذكرها السيد الوزير مع احتراماتي له، كتلك التي تسمونها جائزة المساواة المهنية كفيلة بتحقيق هذه المساواة رغم ترصيفها منذ 2016؟

السيد الوزير،

لا محالة أن أي إصلاحات لا تراعي وضع النساء سيكون مآلها الفشل، إذ لا تنمية ولا ديمقراطية بدون مشاركة حقيقية للنساء في كل المجالات، علما أن المساواة هي حجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يؤمن بحقوق الإنسان، ويتوق إلى العدل الاجتماعي.

وعليه، فإننا في المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نسجل أن الآلية التشريعية تعود هي أهم الآليات للنهوض بأوضاع المرأة، ضعف الإلتقائية في السياسات والبرامج التنموية، وضعف آليات تدقيق المؤسسات في إدماج النوع الاجتماعي.

إن الإجراءات المرتبطة بولوج المرأة إلى مراكز القرار، تعتبر من المبادرات ذات الأهمية، باعتبارها الضمانة لجعل المرأة تساهم في كل المستويات وأشكال القرار، كون محاربة العنف ضد النساء يشكل أولوية وطنية، باعتبار العنف انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان.

السيد الوزير،

هناك ضرورة لوضع حقوق المرأة في صميم كل ما تقوم به الحكومة، ونقطة الانطلاق هي تجويد وتسريع وثيرة تفعيل الميزانية العامة المستجابة للنوع الاجتماعي، بما يضمن سياسات عمومية مستجابة لاحتياجات النساء، وتقليص الفجوات بين الجنسين.

المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 190 والتوصية رقم 206 بكونها آلية من الآليات الأساسية لمحاربة العنف في مجال الشغل بشكل عام.

السيد الوزير،

تحسين الجانب المتعلق بالنوع لآليات المراقبة والرصد، بداية بتجسيد الإرادة الحقيقية لتفعيلها، باعتماد التكوين والتكوين المستمر لفائدة مفتشي الشغل في هاد المجال.

السيد الوزير،

العمل على إحداث قضاء اجتماعي متخصص يرعى ويحمي مصالح الأجيرات والأجراء، ويساهم في تكريس مبادئ المساواة بينهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دور مجموعة العدالة الاجتماعية المحترمة في التعقيب.

تفضلوا السي الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

بدورنا نشكر السيد الوزير على ما تفضل به في معرض جوابه عن هذا السؤال، الذي هو حديث ذو شجون، أنه الحديث عن ثقافة المساواة هو نعتقد على أنه ليس حديثا قطاعيا بالنسبة للحكومة، لا يقتصر على قطاع التشغيل، وإنما هو نقاش نعتقد على أنه ثقافة يجب أن تسري أفقيا بين جميع القطاعات.

وبالنسبة للتشخيص، كيف ما ذكرتو، أنه لا يختلف أحد حول التشخيص وفق هذاك المعدل اللي شرتو ديال معدل عمل النساء ديال 20.9% أنه كيلقي على الحكومة واحد التحدي، لأنه الحكومة في البرنامج الحكومي سطرت معدل ديال 30%، التزام حكومي التزمت بمقتضاه إلى الرفع من معدل عمل النساء إلى 30%، لكن نعتقد على أنه بالنظر لهادوك المؤشرات ديال تكريس هذه الثقافة، نعتقد على أنه هذا المعدل هذا سيكون بعيد المنال في هذه الفترة المتبقية من عمر الحكومة.

مجموعة ديال الإجراءات، السيد الوزير، نقدرو نتوافقو معكم فيما يتعلق بالإصلاح التشريعي المتعلق بإصلاح مدونة الشغل والإجراءات الأخرى تبقى إجراءات محفزة، لكن هذا الإصلاح التشريعي هو مهم، ولكن ليس هو الكفيل الوحيد بتكريس هذه الثقافة وما يمكنش نقصروه على إصلاح مدونة الشغل، لأنه خصنا.. أنا أقترح أنه نبداو بهاذ التكريس ديال هذه الثقافة ديال مراعاة الخصوصية ديال المرأة الموظفة أو المرأة العاملة في القطاع ديال الوظيفة العمومية، لأنه هو الوعاء الأنسب اللي غادي يمكن الحكومة من تسطير بعض الإجراءات اللي عندها القدرة أنها تتحكم فيها وعندها القدرة أنها تفعلها، بعيدا عن العمل ديال المرأة داخل المقاولة، اللي كيفما سبقوني الإخوان في المداخلات ديالهم أنه النسبة ديال المراقبة ديال ما يهدد هذه الثقافة ديال المساواة بالنسبة للمرأة أنه من الصعب..

واحنا في إطار هذا الإصلاح التشريعي احنا اختبرنا النية ديال الحكومة، وتقدمنا بواحد المقترح قانون ديال تعديل الفصل 15 من ظهير 1958، فيه واحد الآلية أنها تراعي الخصوصية ديال المرأة فيما يتعلق بإعطائها واحد الإذن بالتغيب، والحكومة رفضت، وبالتالي نحن نتساءل عن مدى تضافر إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة من أجل إشاعة هذه الثقافة ديال المساواة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر تعقيب في هذا الباب.

السي الحسناوي تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نود في البداية، السيد الوزير المحترم، أن نهنئكم على عرضكم القيم والمتميز، ونثمن عاليا المجهود الحكومي المبذول من أجل تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في أماكن العمل، كما نشيد بالأدوار الرائدة والطلائعية التي تقوم بها وزارتكم من أجل النهوض بمقاربة النوع والحقوق الأساسية للمرأة في العمل، عبر إطلاقها لنسخة سابعة من "جائزة المساواة المهنية"، وما يرافق ذلك من مجهود لإعداد المرسوم المتعلق بإحداثها وتنظيمها، وهي الجائزة التي تمنح سنويا تحفيزا وتقديرا لإسهامات ومبادرات المقاولات والمؤسسات العمومية والخاصة، في سبيل إرساء قواعد للمساواة في العمل وتحقيق المناصفة بين النساء والرجال.

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتقاسم مع سيادتكم عناصر التشخيص الوارد ضمن تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، والذي سطر قلة الفرص الإدماج بنسبة للفئات الهشة والشباب، وانخفاض معدل مشاركة النساء في سوق الشغل، مما ينتج عنه ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة المغربية.

وكما تعلمون، السيد الوزير المحترم، فإن المساواة بين الأجراء والأجيرات تكتسي أهمية قصوى من أجل تكريس العمل اللائق، مما يضمن حسن تنزيل أحكام الدستور الذي ينص في فصله التاسع عشر على أنه "يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية"، وما أخذته المادة التاسعة من مدونة الشغل بمنع التمييز المبني على الجنس، الذي من شأنه خرق أو تحريف من مبدأ تكافؤ الفرص أو عدم المعاملة بالمثل في مجال الشغل والتشغيل.

السيد الوزير المحترم،

إن مشاركة وتموقع المرأة الهش ينعكس سلبا على أهداف التنمية المستدامة، لذلك فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو إلى المزيد بالنهوض بالوضعية الاقتصادية للمرأة، خصوصا بين المجال القروي والمناطق الجبلية وتمكينها، في إطار تشجيع المبادرة الفردية، من قروض ميسرة للمشاركة في دورة التنمية وخلق الثروة، مع تعزيز تواجدها بمناصب المسؤولية داخل المؤسسات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

باقي شي بركة السيد الوزير.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات،

وها انتوما لاحظتو إلى جينا نطرقو لهاذ الموضوع بطبيعة الحال عندنا الأرقام وعندنا التشخيص، ملي تنجيو للمجال ديال الحلول تنلقاو بعض الصعوبات، وتنلقاو حتى التجارب المقارنة في عدد من الدول لا تكفي ولا تشفي الغليل في هاذ المجال، وعندنا احنا خصوصيات ربما ماكايناش في جميع المجتمعات الأخرى، فلا غنى من أنه هاذ الموضوع يتحل بالكفاءات المغربية، هذا بعد الموضوع الأول.

ثانيا، كاين واحد التراتبية في الحلول، يسمحو لنا الإخوان اللي قدمو بعض مقترحات القوانين، هي في الحقيقة الحكومة ما رفضتش مقترحات القوانين من أجل الرفض، لا، لأن ملي جات واحد المقترحات من أجل تعديل بعض المواد في مدونة الشغل استثناء من مواد أخرى، كيف ما عرفتو الحكومة اخذات على عاتقها في إطار الحوار الاجتماعي تكون واحد المقاربة اللي أشنو فيها؟ فيها واحد الأجندة، وهاذ الأجندة فيه واحد التاريخ هو خص يكون واحد المشاورات واسعة في وسط الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية.

وبطبيعة الحال تنجيو للمؤسسة المحترمة ديالكم بواحد الاقتراحات وتتداول ويمكن يوقعو فيها تعديلات، فليس هنالك رفض في الحقيقة أو انعدام.. أو غياب الإرادة ديال الحكومة، بالعكس ما بغيناش ندير ما يسمى بـ "التجزيء" في إصلاح مدونة الشغل، واللي هي واحد المدونة طويلة وفيها عدد كبير ديال المواد، وخصها تدخل في واحد الإطار شمولي، وهاذ الشي، إن شاء الله بإذن الله، ما بعيدش، احنا في المفاوضات ديالنا اللي درنا مع النقابات ومع أرباب العمل وباقتناع الجميع، كل واحد عندو وجهة نظر، ولكن باقتناع الجميع اتفقنا على أن هاذ الإصلاحات كلها تكون في هاذ السنة ديال 2023، وهاذي ديال مدونة الشغل عندنا الأفق ديالها هو يوليوز 2023.

ملي كنجيو ندخلو للتفاصيل ديال الموضوع، كنلقاو أنه مدونة الشغل لازم تعالج جزء من الموضوع، لازم أنها تاخذ الإشكالية ديال عمل المرأة والمساواة المهنية، وتشوف أشنو هوما الترتيبات اللي خصها تدير باش تعطي المقاولة ما يمكن باش تستعملو وتعطي من الحقوق ما يمكن باش تستعملو.

ولكن خصكم تعرفو هذه الحقوق ديما عندها واحد الكلفة مادية، عليها ملي تنديرو واحد القوانين بلا ما نديرو الإجراءات المصاحبة ما تتعطيش نتيجة وما تتفعلش النتيجة.

فعلاش اخذينا هاذ الشوية ديال الوقت؟ وخا راه ماشي طويل، باش نفكرو كذلك في الكلفة المادية، ونعطيكم مثال: ملي كنا كنديرو الحوار الاجتماعي، ملي كنا كنديرو الاتفاق درنا واحد الإجراء احنا غادي نخدمو عليه في هذه السنة 2023، درنا الإجراء ديال أنه السيدات اللي تيخدمو في البيوت كنعرفو كاين هذا الإشكال وراه طرحوه أو طرحتوه في معرض أسئلتكم، التقدير ديالنا ما بين 100.000 و150.000 وقلنا ضروري على أنه يكون واحد الإجراء ربما يكون جبائي في قانون المالية المقبل، باش نساعدو على أنه يكون واحد التحمل ديال جزء من الكلفة باش هاذ الناس هاذو يتصرح بهم وياخذو الحد الأدنى للأجور، كانو بعض الإشكاليات في السابق، علاش هاذ الناس هاذو ما تيدخلوش لسوق الشغل؟ لأن كيكون كيستافدو من "راميد" (RAMED[1]) وغير تيدوزو لـ (la CNSS[2]) تيفقدو، وتتفقدر السيدة تفقد العمل ديالها وما تترجعش لـ "راميد" بواحد السرعة كبيرة.

الحمد لله السياسة الحكومية اللي فيها التوحيد ديال المنظومة ديال الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية جعلت هذا المشكل، إن شاء الله، غادي نتجاوزوه، وإذا حلينا هذا المشكل ديال 100.000 ولا 150.000 ديال الناس راه غادي نحلو المشكل كذلك بالنسبة لجميع الأسر اللي بالنسبة لها العمل ديال المرأة يعتمد على المساعدة كذلك في المنزل في هذا المجال.

كاين إجراءات كثيرة منها ما هو تحفيزي، منها ما هو قانوني، ومنها – كيفما قلتو - ما هو ثقافي، ولهذا احنا قررنا ندير واحد التلفزة على الويب (Web)، اللي كذلك باش نزيدو نشوفو الخبراء باش ما يبقاوش مشتتين ويعطيونا النصائح ديالهم في هذا المجال.

واسمحو لي السيد الرئيس إذا طولت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثامن، موضوعه "تعميم منحة التكوين المهني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تم مؤخرا إقرار منح دراسية لفائدة التكوين المهني من طرف الحكومة لطلبة التكوين المهني من أجل مساعدتهم على إتمام الدراسة والتحصيل العلمي.

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale.

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

السيد الوزير،

متى سيتم تعميم هذه المنح على جميع شعب التكوين المهني بالمملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

المنظومة ديال التكوين المهني كيفما تتعرفو عندها واحد خارطة الطريق، وهاذ خارطة الطريق فيها واحد العدد ديال الإجراءات، اللي في شق منها يتعلق بالتجهيزات وبالمؤسسات، وفي شق يتعلق بالمناهج ديال التكوين، وفي شق يتعلق بما يسمى بالمهارات، (les soft skills) وواحد العدد ديال الأمور.

خلال الجولة وخلال العمل اللي درنا هذه السنة لقينا على أنه هادوك 660.000 ديال الناس اللي كاينين متدربات ومتدربين في المنظومة ديال التكوين المهني، 400.000 تقريبا كاينين في المكتب ديال التكوين المهني (l'OFPPT[3]) 100.000 تقريبا كاينة في القطاع الخاص ديال التكوين المهني، وتقريبا واحد 90.000 أو حتى لـ 100.000 كاينة كذلك في القطاعات الحكومية اللي عندها معاهد ديال التكوين المهني في إطار اتفاقية مع الوزارة، وزد عليها واحد البركة تقريبا واحد 30.000 كاينة فيها يسمى بالتدرج المهني الناس اللي ما تيبقاوش يقراو وتيدخلو تيديرو (l'apprentissage)، أي 20% ديال (théorie) و80% ديال (la pratique).

هاذ الناس هاذو كلهم كاين فقط 40.000 اللي عندهم المنحة، المنحة تتصرف 3 مرات في العام 1900، 1900، و2000 وشي حاجة تقريبا 6300 درهم تقريبا، ولكن الإشكال اللي عندنا هو رغم ذاك 150 مليون ديال الدرهم اللي درناها في الميزانية وهي تتطور بنسبة 20% بالنسبة للميزانية اللي كانت غير السنة الماضية، يبقى العدد غير كافي.

حاولنا نحلو المشكل كذلك من جانب آخر اللي هو ديال الداخلية (les internats)، أنا وقع لي بأنه ملي مشيت في بعض الزيارات التفقدية لقينا أنه كاين آباء تيخليو المنازل ديالهم والمدن ديالهم وتيرحلو باش يسكنو مع وليداتهم، هذيك العامين اللي غادي نديرو فيها تقني متخصص، وشوفو الكلفة باش يكريو ليهم، خصوصا إلى كانت المرأة، وكنا تنهضرو على المرأة في التكوين كيف ما قلتو قبل ما تجي للعمل.

إذن الشق الثالث، قلت لكم الأولى هو 40.000 ديال الناس، الثانية هو 15.000 تقريبا اللي كاينين ديال الأَسِرَّة، وثالثا كاين القضية ديال الناس اللي تيقراو في القطاع الخاص كاين واحد المنحة تتعطى ماشي للتلميذ المتدرب، تتعطى للمؤسسة باش تتحمل جزء من التكلفة على هاذوك الأسر والعائلات.

على أية حال، الإشكالية الاجتماعية في مجال التكوين المهني الإشكالية محطوطة وأنا طلب مني السيد رئيس الحكومة، بعد ما كملنا من الإصلاح ديال التعليم بدا والتعليم العالي أننا نديرو واحد الشق الاجتماعي في التكوين المهني نباشروه في إطار استراتيجية واضحة، احنا خدامين عليها، باش ما نبقاوش في هاذ 40.000 ما نبقاوش في هاذ 150 مليون ديال الدرهم، ما نبقاوش في هاذ 15.000 ديال الأَسِرَّة، رغم أنها مجهودات كبيرة كيف ما قلت لكم تشكل 20% ديال الارتفاع بالنسبة للإمكانيات اللي حددتها الدولة، ولكن تتبقى غير كافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

السي عبد الإله، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على جوابكم، الذي يعكس الإرادة القوية للحكومة لمسايرة هذا التوجه من خلال ما تضمنه البرنامج الحكومي، كما نثمن الجهود الكبيرة الذي تبذلونها لإصلاح قطاع التكوين المهني لتسهيل ولوج الشباب إلى سوق الشغل، وفقا للرؤية الإستراتيجية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بهدف إنجاح الاندماج المهني للمتدربين.

إن الإستراتيجية الوطنية في قطاع التكوين المهني والتي تتمحور أساسا حول تثمين الرأسمال البشري وتسهيل الاندماج المهني لفائدة الشباب، والتي مكنت من تكييف التكوين والسعي لملاءمته مع خاصيات وحاجيات الشغل، في انسجام تام مع توجهات ومرتكزات الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030، التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

السيد الوزير المحترم،

إن متدربي معاهد التكوين المهني يستثنون من حق تعميم المنحة الاجتماعية حتى وإن قدموا للأسر تسجلها المندوبية السامية للتخطيط في عداد الأسر الفقيرة، وغالبيتها تنتمي إلى العالم القروي مثل الجماعات القروية التي تكون في المناطق النائية والعديد من الشباب المغاربة الذين تفوقوا بسلك التعليم الثانوي التأهيلي واستطاعوا نيل شهادة الباكالوريا، لا يضعون التكوين

[3] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail.

المهني ضمن قائمة اختياراتهم الأولية بسبب غياب المنحة التي تتحد قيمتها في 1900 درهم لكل ثلاثة أشهر، مع رفعها خلال الأشهر الثلاث إلى 2500 درهم، مبلغ ليس بالكبير في ظل ارتفاع تكاليف العيش، لكنها تبقى نوعا من الدعم الذي يغير قرارات كثير من الحاصلين على الباكالوريا.

لذلك، فإن الطلبة الذين يلجؤون للجامعات أو المعاهد أو المدارس أو الأقسام التحضيرية يحصلون على المنح إن توفرت فيهم شروط استحقاقها، باستثناء الملتحقين بمراكز التكوين المهني، وهو ما يعد حيفا تجاه هؤلاء، إذ يتحول تكوينهم إلى محنة، خاصة وأنهم ملزمون بدفع مبلغ 750 درهم على الأقل عند تسجيلهم، رغم أن التكوين الذي يتلقاه متدربو معاهد التكوين بالشعب التقني المتخصص يتيح مجالا أوسع للتكوين النظري والتطبيقي، مقارنة مع الشعب الجامعية، إلا أنهم محرومون من حقهم..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال التاسع، موضوعه "النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السي مصطفى مشارك، تفضل.

المستشار السيد مصطفى مشارك:

شكرا السيد الرئيس.

حول النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

رد السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد المستشار المحترم،

شكرا على طرح هاذ السؤال اللي كيجيو كيعاود يجي، وهو موضوع ذو راهنية، عدد ديال المقاولات المغرب وصل لـ 295 ألف مقاولة فـ 2021، 88% فيها مقاولات لا يتجاوز رقم المعاملات ديالها ثلاثة ديال الملايين درهم، كتسمى مقاولات متناهية الصغر (micro-entreprise)، مقاولات صغرى ومتوسطة كتخدم تقريبا 74% ديال اليد العاملة المصرح بها عند صندوق الضمان الاجتماعي، وتساهم في الاقتصاد الوطني بنسبة 38% من القيمة المضافة، و26% من رقم المعاملات الموجهة للتصدير، وعدد المقاولين الذاتيين باش نكملو الصورة تقريبا 300 ألف، كيفما قلت قبيلة أقل من 24% منهم نساء، كان عدد ديال الإجراءات اللي قامت بها الحكومة، ولازلنا سوف نعود لهاذ الموضوع فسنة 2023 بشكل إرادي أكبر.

الموضوع الأول هو اللي درنا أنه كاينة الإشكالية ديال التمويل كنعرفوها، كاين البرنامج ديال "انطلاقة" اللي عندو حصيلة محمة، وتعتريه بعض الصعوبات كذلك، وهي صعوبات ماشي ديال البرنامج فقط، ولكن صعوبات ديال البنية ديالنا وديال المواكبة ديالنا ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

نبدا بالموضوع الأول اللي كيتعلق بالسيولة، لأنه أصعب حاجة بالنسبة لواحد المقاولة صغيرة أو متوسطة هي (la capitalisation) ديالها، ففقط 12% ديال المقاولات الصغيرة والمتوسطة هي اللي كتوصل للإمكانيات المادية البنكية، هذا بطبيعة الحال كيعطي واحد المشكل بنيوي، كيفاش غا نحلوه؟

من ضمن الطرق ديال الحل هو كيفاش احنا كنستثمرو في الاستثمار العمومي باش على الأقل هاذ الاستثمار العمومي يمكن يستافدو منو المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكتعرفو كاين مرسوم ديال الصفقات العمومية اللي داز فالمجلس الحكومي واللي جاب بواحد العدد ديال الأمور محمة، لأول مرة يمكن للمقاولين الذاتيين حتى هوما يدخلو في طلبات العروض، كاين واحد التبسيط ديال العدد ديال المساطر بالنسبة لطلبات العروض اللي أقل من 5 ديال المليون ديال الدرهم، السقف ديال هادوك (les bons de commande) يدوز من 200 ألف لـ 500 ألف درهم، هادوك الضمانات كيهبطو بالنسبة للمقاول الذاتي ماشي ضروري يعطي (les références)، كيعطي فقط واحد (la note) كيفسر بيها الإمكانيات المادية والبشرية ديالو، باش نعاونو بالإضافة للأفضلية الوطنية والخبراء المحليين حسب (les marchés) اللي كيكونو.

ثانيا، الميثاق ديال الاستثمار: وهذا هو عاد غادي يجي، إن شاء الله، وراه احنا وجدنا المرسوم الخاص بدعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في إطار الاستثمار، لأن الاستثمار يعني أن الدولة خصها تعطي واحد الميزانية عبر التراب الوطني باش تعاون هاذ المقاولات الصغيرة جدا، حتى واحد ما مكلف بهاذ المسؤولية اليوم، كاين مواكبة، كيكون التكوين، ولكن باش نعطيو واحد الميزانية تعاون الاستثمار عندنا فيه صعوبة، وهذا اللي غادي نتجاوزه، إن شاء الله، فهاذ السنة بميزانيات محمة، واللي نتمنى تكون عندي الفرصة باش نعاود نرجع ندقق فهاد الأمور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

السي مشارك.

المستشار السيد مصطفى مشارك:

لأن الكل متفق على الدور الهام اللي كتلعبو المقاولات الصغرى

والمتوسطة في النسيج الاقتصادي الوطني أو العجلة الاقتصادية، ولكن، السيد الوزير، لازالت تعاني هذه المقاولات وكتمر بأزمات وصعوبات اللي السبب الرئيسي ديالها هو التمويل بالدرجة الأولى، واللي مع الأسف يؤدي بها إلى الإفلاس، نعطيك واحد الرقم، السيد الوزير، 12.000 مقاولة إلى حدود 2022.

هنا أفتح واحد القوس بعجالة، السيد الوزير، لما المقاولة كتدخل لما يسمى بمسطرة "التسوية القضائية" في عوض ما يتم المواكبة من طرف متخصص اللي تيفهم في نشاط المقاولات، تيتم الإعلان لما يسمى بـ "الساندياك" والأغلبية ديال (les syndics) فيما يخص الشق التقني ما تيفهمو شاي فيه بزاف، مما يؤدي إلى قتل أو إقبار هذه المقاولات.

نحن نثمن المجهود ديالكم، السيد الوزير، المجهود ديال الحكومة اللي كتقوم به في هذا الإطار، ونثمنو بالخصوص ما ورد في ميثاق الاستثمار الجديد اللي تكلمتو عليه، السيد الوزير، لهذا نطالبكم، السيد الوزير، بإسراع إخراج هذه المراسيم التطبيقية المتعلقة بمقتضيات.. خصوصا المادتين 19 و20، واللي هو الأمل الوحيد لتخفيف العبء على هذه المقاولات.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى خلق مصادر مبتكرة للتمويل ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز قدراتها، عبر تكوين يتماشى مع المستجدات العالمية في مجالي التكنولوجيا والمعلوميات، من أجل تأمين استمراريتها وعيشها، باعتبارها القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني والمحرك الرئيسي لكل الأوراش والمخططات الكبرى ولكل طموحات الفاعلين الاقتصاديين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال العاشر موضوعه "الأوضاع المعنوية والمادية المزرية للعاملين بشركات المناولة والتشغيل المؤقت"، لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الأستاذة مريم، تفضلي.

هذا السؤال اللي تنتظره السيد الوزير ياك هو هذا؟

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نود في فريق الاتحاد المغربي للشغل تسليط الضوء على موضوع إنساني بالأساس، لارتباطه بأرزاق الآلاف التي تشتغل تحت رحمة شركات المناولة، فعلى الرغم من وجود مجموعة من التشريعات الاجتماعية مازال بعض الشركات، أو بالأحرى لوبيات، مختصة في ضرب القوانين وهضم حقوق الطبقة العاملة وتيستافدو من صفقات عمومية بالاحتيال على مساطر الشفافية والاستحقاق، وضدا على دفاتر التحملات.

نحن الآن، السيد الوزير، سنة 2023 ومازال كاينين عاملات وعمال تاع المناولة تيشتغلو بأجر أقل من (SMIG[4]) وكثير منهم ما عندهمش عقد عمل وغير مصرح بهم، أو غير مصرح بهم بمدة الشغل الفعلية، بل الأفظع كاين اللي تيصرح بأفراد من عائلته بدل العمال فـ (la CNSS) وهذه الفئة ترضى بأي ظروف عمل من أجل لقمة العيش ومحرومة من الحرية النقابية وعايشة في خوف يومي من الطرد، مثال ما يعيشه حراس الأمن الخاص الذين يشتغلون 12 ساعة دون أي حقوق.

فأين هي التعويضات عن ساعات العمل الإضافية؟

أين هو الحق في العطل السنوية والدينية؟

بل كاين اللي يشتغل 7/7 أيام دون توقف، أين هو الحق في ساعة الرضاعة ورخص الأمومة في ظروف الصحة والسلامة المهنية؟

أين هي التعويضات العائلية والتغطية الصحية لعاملات النظافة بالمؤسسات التعليمية للمديريات الإقليمية بكل من الصخيرات، تمارة، الهميسات، مكناس وعاملات الإطعام بإقليم الهميسات على سبيل المثال؟

فين هو الحق، السيد الوزير، في العمل القار وحرية التنظيم النقابي؟

أين هو دور الرقابة والتتبع للشركات التي تعمل دون تصريح؟

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، عما اتخذتموه للنهوض بالأوضاع المادية والمعنوية المزرية لعمال المناولة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

وأنا كنت غير حاضر في المرة الأخيرة، وأجلتو هاذ السؤال كنظن هو كيتقاسموه معاك عدد من المتتبعين في هاذ الموضوع.

شركات المناولة هي شركات مؤطرة بالقانون كيفما كتعرفو، كاين واحد الرخص اللي كتعطى لها من طرف الوزارة، ولكن كاين كيفما قلتو جزء منها كاين هناك تحايل على القانون، كاين تقريبا أكثر من 70 شركة فقط هي اللي عندها الرخص وكنجي رخص جديدة، ملي درت اجتماع مع فرق العمل لقيت على أنه لازم أن المنظومة القانونية في هاذ المجال تزيد تحسن.

نعطيكم مثال: مطلوب من هاذ الشركات ديال المناولة أن الرأسمال يكون 100 ألف درهم، ومطلوب منهم أنهم يحطو واحد (la caution) ضمانة اللي هي تقريبا 50 مرة (SMIG) وعمليا كتلقى شركة عندها ربما 20 أو 30 ألف اللي تيديرو (l'intérim) وفقط حاطة مثلا 170 مليون ديال السنتيم،

[4] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie.

معنى ديال هاذ الضمان اللي كيكون محطوط هو أنه إلى قدر الله وقع شي إشكال وتعطلو هاذ الناس فلخلاص ما تكونش عندنا مشكل اجتماعي، 170 مليون ما يمكنش ليها تخلص (les salaires) ديال 5000 ولا 10.000 ولا 3000 ديال الناس.

ثانيا بالنسبة للمراقبة، أنا متفق معكم كتعرفو المراقبة هو أن الوزارة كتدير واحد المجهود كبير والأعداد ديال المهام ديال التفتيشية أعداد مهمة كيقومو بها رجالات ونساء الوزارة المفتشين ديال الشغل، ولكن كتعرفو كاين واحد المحدودية ديال الإجراءات الزجرية اللي يمكن ليها تكون آنية ومباشرة بعد التفتيش، وهذا كنظن واحد التشخيص اللي احنا كلنا متفقين عليه، وتكلمنا عليه في الحوار الاجتماعي وجعلناه، بالإضافة للموضوع اللي تكلمنا عليه قبيلا من الأولويات اللي غادي تكون في المراجعة ديال مدونة الشغل باش نعطيو مفتش الشغل قوة أكبر في ضبط هاذ المخالفات وفي زجرها، رغم الدور المهم اللي يقوم به اليوم.

أضف إلى ذلك بطبيعة الحال الهيكلة ديال هاذ الهيئة ديال التفتيش كذلك، نعطيوها إمكانيات أكبر وهاذ الشي اللي احنا كلو خدامين عليه بما فيه واحد النظام خاص ديال هاذ الناس.

بالنسبة للمشكل اللي مطروح فمجال الناس في موضوع ديال الحراسة، أنا تكلمت عليه هاذيك 12 ساعة فعلا مشكل حقيقي، وغادي نعالجوه في إطار مدونة الشغل، لأنه منين تدارت مدونة الشغل 2004 ما كانوش عندنا ما يكفي فذاك الوقت من الشركات المتخصصة في الحراسة، تدارت على أساس (le concierge) اللي تيكون فالدار اللي يقدر يخدم ساعات ويرتاح ساعات، كتسمى ساعات متقطعة، ولكن اليوم ولت كتستعمل بواحد الشكل اللي هو غير قانوني وغير أخلاقي، وراه تنديرو الزجر، بالنسبة الوزارة فقط كانو عندنا شركات كان عندهم اتفاقية مع الوزارة وملي الوحدة ما قدراتش تدير الرفع من (SMIG) حيدنا لها سميتو..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

الأستاذة مريم، تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير.

كنشكركم على هاذ التوضيحات المهمة ونأمل منكم اتخاذ إجراءات ملموسة في حق هاذ الشركات التي تستقوي على القانون، كالشركة المستفيدة من صفقة توزيع فواتير الماء والكهرباء بالرباط، حيث ذهب ضحية هاذ الصفقة عمال قضوا أكثر من 15 عام من العمل، وتم تشريدهم من طرف الشركة المستفيدة، بالإضافة لعمال المناولة بالطرق السيارة الذين تم طردهم فقط للأسباب نقابية.

كما يتعرض مناضلون بالنقابة الوطنية لعمال ومستخدمي شركات المناولة يوميا للطرد التعسفي بسبب العمل النقابي، مثال شركة عمال النظافة (SOS) بالناظور واللي خاضو معركة قاسية وصلت للإضراب عن الطعام، ولكن شكون سمعهم.

ومن أجل المطالبة بالتدخل العاجل لوقف نزيف هاذ الاستغلال البشع، سبق للاتحاد المغربي للشغل أن خاض معارك نضالية كبيرة آخرها الحملة الوطنية التي نظمها الاتحاد التقدمي لنساء المغرب، وسيواصل الاتحاد المغربي للشغل معركته النضالية، دفاعا عن الحقوق المهضومة لهذه الفئة المستضعفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر الآن إلى السؤال الحادي عشر، موضوعه "مخرجات الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي يونس، تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا خلاف أن حكومتكم بذلت مجهود لتحريك عجلة الحوار الاجتماعي.

نسائلكم على مخرجات هذا الحوار وانعكاساتها على الطبقة الشغيلة من موظفين وأجراء.

أستغل الفرصة لأهنئكم على استرسالكم واستفاضتكم في الأجوبة، وأتمنى أن تخليو واحد الحيز زمني للتفاعل مع التعقيب ديالنا لما فيه تجويد للنقاش ما بين المعارضة والحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الحوار الاجتماعي بطبيعة الحال القصة ديالو كنظن راه احنا عارفينها كاملين، الحكومة بذلت واحد المجهود غير مسبوق وفي واحد الظروف اقتصادية دولية صعبة جدا، النقابات دارت واحد المجهود وطني كذلك غير مسبوق بشكل جدي، رغم صعوبة المواقف، وأرباب العمل كذلك دارو كذلك واحد المجهود، وتوصلنا لواحد الاتفاق اجتماعي، وهذا الاتفاق

الاجتماعي يؤسس لركائز الدولة الاجتماعي ويؤسس للسنة الاجتماعية وتيدير جولات ديال الحوار الاجتماعي.

الجولة الأولى ديال الحوار الاجتماعي اللي درنا في شتنبر ماكانتش جولة سهلة، لأنه الأسعار كانت مرتفعة والمقروئية حول السياسة المالية الدولية والاقتصادية كان فيها الكثير من الضبابية، ورغم ذلك الحكومة بذلت واحد المجهود، وآخر مخرجات الحوار الاجتماعي هو الاتفاق الأخير الذي وقع مع القطاع متاع التعليم في البداية ديال السنة منذ أسابيع فقط والذي يهم زهاء 300.000 ديال الموظفين والموظفات، بالإضافة للرفع ديال (SMIG) و(SMAG[5]) وعدد من الإجراءات الأخرى، والحوار اللي كنتكلمو عليه في إطار التجويد ديال مدونة الشغل وكاع هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه.

فاليوم استطعنا ولله الحمد أننا نتعاملو مع عدد من القطاعات وكل قطاع قطاع درنا لو واحد العدد ديال التحفيزات، وبالمقابل ديال ذاك التحفيزات بطبيعة الحال كاين واحد الإصلاح، لأن ما ننساوش أن بلادنا تأخرت كثيرا كثيرا في عدد من الإصلاحات، فالحوار الاجتماعي هو ليس حوار اجتماعي من أجل الحوار فقط، ولكن من أجل إنتاجية أكبر ومن أجل حقوق ديال الشغيلة، راه ماكاينش شكون غادي يدافع عليهم، والمستقبل في العالم كله لا يبشر بالخير، لا يبشر بالخير، ولهذا الحكومة أخذت المسؤولية ديالها، وإذا كان عندكم شي تعقيب أنا مستعد بطبيعة الحال أنني تفاعل معكم في هاذ 3 الدقائق لأنها قصيرة بالنسبة لهذا السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التفاعل معكم حول تسجيل مجموعة من الملاحظات والمقترحات:

أولا، السيد الوزير، محدودية نتائج هذه الجولات من الحوار الاجتماعي سواء المركزية منها والقطاعية، كما نسجل الطابع الفئوي الضيق للمقاربة الحكومية في التعاطي مع مطالب وانتظارات جميع الموظفين والأجراء، في ظل غياب رؤية شمولية لمعالجة الملفات الأساسية، الملفات الأساسية للحوار الاجتماعي كلشي كيعرفها، احنا مطالبين بمراجعة منظومة الأجور، مراجعة منظومة الوظيفة العمومية، مراجعة منصفة وعادلة للضريبة على القيمة المضافة وتقديم بديل استراتيجي لحلحلة مشكل صناديق التقاعد، بعيدا عن جيوب الموظفين والأجراء البسطاء.

السيد الوزير،

استشهدتو باتفاق أبريل، ولكن اليوم حتى ذوك الناس اللي وقعو معكم اتفاق أبريل وصلو إلى قناعة أنهم وإلى إعادة إنتاج اتفاقيات سابقة بصياغة أكثر قساوة.

ثانيا، السيد الوزير، لأن الحوار الاجتماعي هو أساس السلم الاجتماعي، نؤكد في الفريق الحركي مرة أخرى على ضرورة توسيع أطراف الحوار الاجتماعي وتجاوز منهجيته الكلاسيكية، استحضارا لتطور بنية المجتمع المغربي وبروز أجيال جديدة من القضايا الفئوية والمجتمعية وأشكال التأطير، وهو ما يستلزم على الحكومة الإسراع بإخراج مدونة الشغل، لاسيما في شقها المتعلق بتركيبة النقابات والتمثيليات العمالية.

ثالثا، في نفس الإطار، نسجل أن المأسسة الفعلية للحوار الاجتماعي تتطلب توسيع وتطوير مجالات تدخله، ليشمل إلى جانب الوضعية المادية قضايا التنمية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالشغيلة، وقضايا العدالة المجالية ووضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تفعيلا للتوجيهات الملكية في الرسالة الموجهة إلى مجلسنا هذا بمناسبة ملتقى العدالة الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

في أبجديات الديمقراطيات تنزيل البرامج الحكومية، ولاسيما بما فيها شق الحوار الاجتماعي، تتلتزم واحد الالتزام بالوعود الانتخابية.

للأسف، الحكومة ديالكم وعلى بعد سنة ونصف ما شفناش في طاولة الحوار الاجتماعي برامج من قبل رفع أجور جميع الأساتذة، تقديم الدعم المباشر للأسر المعوزة، منح المسنين الذين يتجاوز سنهم 65 سنة 1000 درهم الموعودة واللي سميتوها مدخول "كرامة"، بطاقة الرعاية الذكية، تخصيص طبيب لكل أسرة إلخ...

كنتمناو أن الوزارة ديالكم في هاذ السنة الثانية ديالها من الانتداب تكون عندها واحد الرؤية باش تعيد الثقة للعمل السياسي والمغاربة يعاودو يثيقو في النخبة السياسية ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ المساهمة كذلك في الحوار.

أنا تنظن بطبيعة الحال غادي يكون عندنا اختلاف في التقدير ديال مخرجات الحوار الاجتماعي، إلى استطعنا أننا نوصلو لهاذ الحوارات القطاعية فبفضل الحوار الاجتماعي، إذا استطاعت النقابات أنها اليوم تكون عندها

[5] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

واحد المخاطبين في هاذ المستوى وهاذ التحكيم اللي تنديروه على مستوى رئاسة الحكومة ملي تنحتاجوه باش ننصفو واحد الفئات اللي منذ الاستقلال لم تنصف، مثلا الفئة ديال الأجراء أو ديال الناس اللي خدامين في التعليم، واش تتعرف أنه ما كاين حتى حكومة قبل هاذي قبلت على أن المعلم والأستاذ اللي تيقري في الإعدادي يفوت السلم 11؟

بمعنى أن الإنسان، السيد الرئيس، ملي تيتوظف وتيخدمو وتيطلع، تيوصل 40 عام تيوصل السلم 11، ومن 40 عام حتى لـ 60 عام والو، الحكومة اخذات على عاتقها بسبب أو بفضل طلب النقابات الملح مع السيد الوزير ديال التعليم، واللي كنا كاملين تنواكبو كحكومة هاذ الإجراء القوي.. 100.000 ديال الناس يستافدو من هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلية:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الثاني عشر، وموضوعه "ضمان احترام الحريات النقابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة سليمة، تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن احترام الحريات النقابية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هاذ السؤال في الحقيقة خصو يوم دراسي، وبطبيعة الحال كان من المواضيع المطروحة بشكل ملح في الحوار الاجتماعي، من قبيل الوصولات اللي تتعطى للمكاتب النقابية ومن قبيل العلاقات الشغلية اللي تتكون، ومن قبيل التجاوزات التي تقع بين الفينة والأخرى، ومن قبيل كذلك يعني الضغط اللي تيكون في بعض القطاعات بالخصوص، ولاسيما القطاع الفلاحي.

وخلاصة القول فين ما تتكون الهشاشة وتنقربو من القطاع غير المهيكل بشكل أو بآخر، فين ما هاذ الموضوع تيتطرح بشكل ملح، فين ما تيكون غياب القانون أو غياب المخاطبين في المستوى تيكون هاذ الإشكال.

ولكن إذا كان على المستوى القانوني والمؤسساتي، بلادنا راه موقعة على كل ما يجب التوقيع عليه، فالحوار الاجتماعي ديالنا ديال أبريل 2022 جا بمقارنة ديال السنة الاجتماعية، هاذ السنة الاجتماعية جعلت من هاذ الوزارة ووزارات أخرى عندها علاقة مباشرة مع النقابات، بالإضافة إلى اللجن ديال تسوية النزاعات اللي تتكون أو اللي تيطرحو فيها بعض الإشكاليات، جعلت من أن الوزارات كلها بما فيها الوزارة ديال الداخلية مع الوزارة ديال التشغيل، مع الوزارة ديال الوظيفة العمومية، مع الوزارة المالية، ومع رئيس الحكومة بالخصوص كمؤسسة تجتمع وتتداول في الإشكاليات اللي مطروحة من طرف النقابات في عدد من المواضيع.

وكنظن اليوم ما يمكنلناش نقولو على أنه تيوقع شي مشكل في بلاد وتنغمضو عليه عينينا، لا، ملي تيوقع مشكل الحمد لله العلاقات اللي عندنا مع النقابات اليوم تمكنها، لا على المستوى المحلي أو المستوى الوطني أنها تراسلنا أو تخاطبنا أو تصيفط لنا وتندخلو، ولكن هذا يبقى بطبيعة الحال قابل للتطوير، وهو ما نعتزم القيام به بمناسبة الدورة، هاذي ديال أبريل، ديال الحوار الاجتماعي باش نعطيو المأسسة دالحوار الاجتماعي، يعني كل الوجود ديالها عبر حوارات جهوية كما تم الاتفاق عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، أستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لم يعد من الممكن السكوت على واقع تردي الحريات النقابية في العديد من مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العمومي، في ضرب خطير وخرق سافر للمقتضيات الدستورية والقانونية التي أقرت حرية التنظيم وحريات العمل النقابي، وفي ازدراء غير مقبول ومدان لروح دستور 2011، الذي نص بوضوح لا لبس فيه على أن المنظمات النقابية للأجراء تساهم في الدفاع عن حقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها وفي النهوض بها، ويتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون.

السيد الوزير،

هناك من لم يقرأ الفصل 8 من دستور البلاد ويستمر في الدوس على حقوق العمال والعاملات، هناك من مازال يحن إلى الزمن الغابر الذي كان فيه الانتماء النقابي جريمة، وإلا كيف سوف نفسر طرد العمال في العديد من الشركات والمعامل، لأنهم اختاروا الانتماء للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

هناك العشرات من الأمثلة على ما نقول، وإليكم، السيد الوزير، نماذج منها ونتمنى أن تتخذو وفق ما يمنحكم القانون من صلاحيات.

وفي إطار التضامن الحكومي، التدابير اللازمة لضمان تقييد الجميع

بالدستور والقانون والحقوق والحريات:

أولا، المضايقات والتعسفات التي يتعرض لها العمال المنخرطون في نقابات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمعمل "بلدفا" المتواجد بالحي الصناعي بآيت ملول، حيث تم ابتكار أساليب جديدة في مضايقة العمل النقابي عبر التقليص التعسفي من ساعات العمل، فما معنى أن تتقاضى العاملة أو العامل 200 درهم في 15 يوم كأجر، أليس هذا ظلم ما بعده ظلم؟

ثانيا، طرد مجموعة من العمال من طرف شركة التنمية المحلية المكلفة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة والنقل الحضري والمساحات الخضراء ومرافق أخرى ببركان، بعد تأسيسهم لمكتب النقابي منضوي تحت لواء نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

ثالثا، يتعرض المكتب النقابي لشركة "أماندیس طنجة" المنضوي تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمضايقات متعددة ويحرمون من أبسط شروط ممارسة الحرية النقابية وفي مقدمتها الحرمان من السبورة النقابية ومن الحرية النقابية، حيث تم طرد الأخ حسن الخيراوي، لا لشيء إلا لأنه قاد عملية تشكيل المكتب النقابي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بهذه الشركة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

وشكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تعقيب السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أنا بعدا جميع هاذ الحالات بطبيعة الحال مستعد نشوفهم مع المديرين الجهويين ديالنا وتنذكر على أنه الإجراءات المهمة والقوية اللي قمنا بها فالوزارة فهاذ السنة المنصرمة هو تغيير 80% ديال المسؤولين.

ماشي حيت المسؤولين الآخرين ما كانوش مزيانين، ولكن لضمان تفاعل أكبر وأحسن مع الحقل النقابي ومع المشغلين، باش يكونو في المستوى ديال الانتظارات ديالنا.

اللجان ديال المصالحة راها مفعلة اليوم، وكنتصل شخصيا بالسادة العمال باش يتزأسو شخصيا اللجان ديال المصالحة، ملي تيوقعو بعض الإشكاليات المستعصية بحال هاذو اللي تكلمتو عليها، وأنا مستعد نشوفها بطبيعة الحال في إطار احترام القانون ولا يوجد أحد فوق القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونتنقل الآن للسؤال الأول الموجه لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وموضوعه "الطاقات المتجددة والنظيفة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس، السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة حول التدابير المعتمدة لتعزيز انخراط المغرب في مجال الطاقات المتجددة والنظيفة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على السؤال.

السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم.

فكنشكركم السيد المستشار المحترم عن فريق الأصالة والمعاصرة لطرحكم لهذا السؤال اللي هو جد مهم وهو جد آني على الطاقات المتجددة والجديدة والتخزين ديال الطاقة.

فكيف ما تتعرفو في إطار الإستراتيجية الطاقية الوطنية اللي أطلقناها، وتم الاعتماد ديالها طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اللي ترتكز بالأساس على تطوير الطاقات المتجددة والنظيفة، تم إنجاز العديد من المشاريع ديال الطاقات المتجددة تتواجد اليوم فطور الاستغلال والقدرة ديالها الإجمالية المنشأة كتفوق 4 جيغاواط.

وكما توجد العديد من مشاريع الطاقات المتجددة قيد التطوير ولا قيد الإنجاز بواحد القدرة منشأة اللي كتجاوز تقريبا 4.6 جيغاواط.

فمؤخرا تعبئنا كلنا باش نسرعو مشاريع جديدة، وخاصة كيف ما شفتو على تسريع إنجاز مشروع المركب الشمسي اللي هو "نور ميدلت" اللي عندو واحد القدرة إجمالية فالمرحلة الأولى اللي تتوصل لـ 800 ميغاواط.

فأخيرا تم التوقيع على عقد الشراء ما بين (MASEN[6]) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في 19 دجنبر 2022 بعد واحد التأخر.

وفي نفس السياق، تم الاعتماد ديال واحد البرنامج اللي هو مندمج إضافي اللي كيروم تدعيم جميع محطات تحلية المياه المبرمجة بوحدات إنتاج الطاقات المتجددة، وكتولي كيف ما تتعرفو هاذ الوزارة واحد الأهمية قصوى

[6] **M**oroccan **A**gency for **S**olar **En**ergy.

لتطوير التثمين الطاقي للكتلة الحيوية(la biomasse) واستغلال مكامن الطاقات البحرية (l'énergie marine)، إضافة إلى المشاريع ديال تطوير الهيدروجين الأخضر (l'hydrogène vert).

وكتقوم هاذ الوزارة بمواصلة المجهودات لتطوير الترسانة القانونية والتنظيمية اللي كتهم قطاع الطاقات المتجددة، أذكر منها على وجه الخصوص، ولكن لا الحصر:

- مشروع قانون 40.19 اللي تمم وغير المشروع اللي هو مهم ديال 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة؛
- مشروع القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

وأود بهاذ المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية على التعاون في الدراسة والتصويت والتحيين ديال هاذ المشروعين ديال القانون، والشكر كذلك للسيدات والسادة المستشارين أعضاء مجلسكم الموقر على التصويت عليهما.

فتفعيل هاذ المشروعين غيكون عليهم واحد الوقع جد إيجابي على تعزيز الاستثمار الخاص وإعطاء واحد الرؤية اللي هي لازمة وشفافة للمستثمرين وتقوية القدرات الوطنية ونقل التكنولوجيا، وغادي يساهمو أيضا في خلق تنمية محلية وضمان سلامة الشبكة الكهربائية الوطنية وتقوية نسيج مقاولاتي وطني في ميادين الطاقات الجديدة وميادين تخزين الطاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا شك أن بلادنا بفضل الرؤية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، انخرطت بإرادة قوية في رفع حصة الطاقات المتجددة من 42% لسنة 2020 ونطمح إلى الوصول، إن شاء الله، إلى 52% بحلول 2030، بموجب الإستراتيجية الطاقية المعتمدة منذ سنة 2009 والتي، كما ذكرت، حددت أربع أهداف أساسية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بعد مرور ما يزيد على 13 سنة على اعتماد الإستراتيجية الطاقية وبعد تقييمكم لمنجزاتها ورصد مكامن القوة والضعف فيها، نعتقد بأن تصوركم، السيدة الوزيرة المحترمة، سيؤدي لا محالة إلى تحقيق النتائج التي تضمنتها التوجيهات الملكية السامية، من أجل تطوير القطاع الطاقي ببلادنا، آخرها ما جاء في البلاغ الصادر عن الديوان الملكي على إثر جلسة عمل ترأسها جلالته يوم 22 نوفمبر 2022، خصصت لتطوير الطاقات المتجددة والآفاق الجديدة في هذا المجال.

ونرى، السيدة الوزيرة المحترمة، أنه يتعين على المغرب بناء على ما راكمه من تقدم، نفتخر به في هذا المجال، تسريع وثيرة تنزيل الطاقات المتجددة من أجل تعزيز سيادته الطاقية وتقليص كلفة الطاقة، ولما لا الاستعانة بالطاقة النووية لتأمين الطلب المتزايد على الكهرباء وتحلية مياه البحر، على غرار العديد من الدول التي أصبحت تدعو إلى التقليص والتخلص من الوقود الأحفوري وتعويضه بالطاقات المتجددة والقليلة الكربون، وكذلك التموقع في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة.

إن المخاوف البيئية من حدوث إشعاعات أو تلوث إشعاعي والتكلفة العالية لمحطات الطاقة النووية كانت من أحد الأسباب الرئيسية وراء تأخر الاستعانات بهذه الطاقة في العالم العربي والإفريقي، ولكن مع تحولات أثمنة الطاقة الأحفورية ودخول مفاعلات صغيرة ومتوسطة القدرة، أعلنت بعض الدول العربية والإفريقية خططا طموحة للاستعانة بالمحطات النووية في توليد الطاقة الكهربائية وكذلك تحلية مياه البحر باستعمال الطاقة النووية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن المملكة المغربية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اهتمت سابقا ولازالت تدرس إمكانية استعمال هذه الطاقة القليلة الكربون في مزيجها الطاقي فيما بعد 2030، وبلادنا مازالت مستمرة في تنزيل توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجال النووي والإشعاعي "امسنور" (AMSSNuR[7]) وكذا المركز الوطني للطاقة والعلوم التقنية النووية (CNESTEN[8]) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومؤسسات أخرى لها علاقة طبعا بالموضوع.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين ننوه بالنتائج التي حصلت في إطار تنزيل توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي نتجت بطلب من المغرب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقييم البنية التحتية النووية ببلدنا.

ونطلب منكم، السيدة الوزيرة المحترمة، أن تسرعوا تنزيل هذه التوصيات لكي يتمكن بلادنا كذلك من استعمال هذه الطاقة وكذلك في الوصول إلى أمن طاقي وأمن غذائي.

وشكرا جزيلا.

[7] **A**gence **M**arocaine de **S**ûreté et de **S**écurité **Nu**cléaires et **R**adiologiques.

[8] **C**entre **N**ational de l'**E**nergie des **S**ciences et des **T**echniques **N**ucléaires.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا.

إذن السؤل الثاني موضوعه "توجه المغرب نحو صناعة خالية من الكربون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

الدكتور زيدوح، تفضلوا.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

زملائي المستشارين والمستشارات،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير السياسية المؤسساتية التنظيمية والمالية التي تعتزم الحكومة اتخاذها لإقرار اقتصاد أخضر ومندمج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، ردكم على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأتقدم بالشكر أولا للسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، اللي هو تيتعلق بتوجه المغرب نحو صناعة خالية من الكربون.

أولا، غنعطيكم واحد النبذة على الإطار الإستراتيجي إيمانا منا أن الانتقال الطاقي هو عنصر مهم في بناء هاذ الاقتصاد الأخضر اللي مبني على واحد الطاقة اللي هي جديدة ومتجددة، وطبعا بتكلفة تنافسية.

فعملت هاذ الوزارة على بلورة إستراتيجية تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية بتنسيق مع جميع الفاعلين اللي معنيين على المستوى الوطني والترابي، وهاذ الإستراتيجية تتشمل طبعا انبعاثات الغازات الدفيئة، منها القطاع الصناعي كمصدر للفرص الصناعية وكمكاسب للقدرة التنافسية.

وتيجي أيضا تحيين ديال الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تحديد أهداف ومؤشرات اللي هي واضحة وقابلة للقياس تهم جميع محاور التنمية المستدامة، وغتجعلها أكثر انسجاما، إن شاء الله، مع تطلعات النموذج التنموي الجديد وانتظارات المواطنات والمواطنين، وإشراك جميع المتدخلين بما فيها الصناعة، وسوف نطلق المشاورات الوطنية لهاذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الأسبوعين المقبلين إن شاء الله.

الوزارة عملت أيضا على واحد الهيكلة مؤسساتية جديدة تمتاز بمزيد من الانفتاح على المنافسة وتشجيع الإنتاج اللامركز للولوج إلى الكهرباء منخفضة الكربون بما في ذلك لفائدة الصناعيين.

فمن بين المجموعات ديال المبادرات اللي اخذينا، كان أولا توقيع الاتفاقية ما بين الوزارة ديالنا والوزارة ديال الصناعة والتجارة والأطراف المعنية بخصوص برنامج تزويد الصناعة الوطنية بالطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة فـ 1 نونبر 2022، وإنجاز برنامج تيهم واحد القدرة إجمالية تتبلغ 400 ميغاواط ديال الطاقة الشمسية الفوطو ضوئية، بهدف دعم المقاولات المتوسطة والمقاولات الصغرى، وخلق فرص الشغل جديدة.

وعملنا على وضع نظام شهادة الأصل للكهرباء المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة، باش نمكنو المستهلكين الصناعيين باش يبينو أن المنتوجات ديالهم تنتجي من مصدر الطاقات المتجددة.

وختاما، من أجل خلق مناخ ملائم للاستثمار وتشجيع الطاقات النظيفة، اخذينا واحد المجموعة من الإجراءات لاستكمال مبادرة تشريعية، تكلمت على نصين اللي تم التصويت عليهم، وفيما يخص النجاعة الطاقية عملنا على تنزيل المقتضيات ديال هذاك المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي ونشر المرسوم المتعلق بالأداء الطاقي الأدنى للأجهزة والتجهيزات الطاقية.

وعندنا مشاريع ديال القرارات المشتركة من أجل تحديد الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية، وقمنا بالمصادقة على الوصفات المتعلقة بالعنونة الطاقية للأجهزة اللي تتستعمل الطاقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم، السي زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب.

في الحقيقة، لابد نسجلو بكل ارتياح بأن بعدا بلادنا دخلت في مجال ديال الطاقة المتجددة، وهذا برعاية سامية ديال صاحب الجلالة اللي وضع المغرب فواحد السكة صحيحة.

بطبيعة الحال ملي طرحنا احنا هاذ السؤال، طرحنا على أساس بأننا تنتكلمو على إزاحة أوكسيد الكربون الهوائي.

كما تتعرفي، السيدة الوزيرة، الضغط ديال أوكسيد الكربون الهوائي كيكون سببا أساسيا في عدم الاستقرار المناخي، وبالتالي بأن اليوم كذلك والتأثير ديالو المباشر على الصحة، ملي تنتكلمو اليوم على.. والدولة كذلك المغرب كانت وقعت في (COP 21) على اتفاقية بأنه غادي تحاولو ينخفضو هاذ أوكسيد الكربون بـ 13% ما بين 2010 حتى 2030.

ولكن ملي تنشوفو اليوم بأن غير (les émissions de gaz) بنسبة لساكن واحد في السنة هي 2 ديال الطن، يعني هذا تنلاحظو فيه ارتفاع فيه (les émissions de gaz) اللي تيدير هاذ (les effets de serre).

إذن اليوم ما غنقدوش نلحقو ما هو احنا بصدده في 2030، غادي نقدرو ننقصو هاذ أوكسيد الكربون الهوائي، ولذلك تيبقى عندنا الحل هو بأن بطبيعة الحال نرفعو الوثيرة ديال الاستثمار في الطاقة المتجددة اللي احنا وصلنا لـ 38% لا محالة وغادي نوصلو لـ 52%.

ولكن، كذلك خصنا ندیرو واحد العمل فيما يخص التنقل، اللي هو الأساس ديالو هو ديال 20% من التلوث البيئي، وبالتالي بأن ملي تنشوفو اليوم عندنا ياالاه 400 سيارة كهربائية هي اللي كتكون في المغرب و900 سيارة اللي هي (hybride)، خليط ما بين الكهرباء والمازوط، يعني كنقولو بأن هناك كاين واحد النقص في الإحساس وفي التوعية ديال المجتمع المغربي باش يتعامل ويشارك الحكومة كذلك، لأن الحكومة بوحدها ما يمكنش تدير كلشي باش يمكن لنا نخفضو هاذ النسبة المئوية ديال أوكسيد الكربون.

كذلك، أن الضغط ديال الصناعة، وهذا لابد أن تكون الصناعة في صلب الانتقال الطاقي، وملي تنقولو صلب الانتقال الطاقي راه ما تنقولوش أساسا على (greenwashing) باش تنظيف، ولكن كنقول خصها تكون شريك بأنها باش تحاول تقوم بالعمل ديالها لصالح المشغل ولصالح العامل ولصالح كذلك الدولة المغربية.

ولذلك، التوجه ديالنا فيما يخص الهيدروجين الأخضر، غادي يبقى كذلك سبيل أساسي، وهذا الهيدروجين الأخضر ربما هو الطاقة الوحيدة اللي غادي يكون خالية من الكربون، ولكن الهدف ديالها والميزة ديالها غادي يكون هو ممكن تكون خزان وممكن كذلك التنقل ديالها، ولكن بطبيعة الحال الكلفة ديالها غادي تكون مهمة ومهمة جدا بالنسبة للطاقة المتجددة.

ولهذا احنا عندنا الثقة كذلك في الوزارة ديالكم، السيدة الوزيرة، والتوجه اللي تمشيو فيه وأملنا الأساسي هو بأننا نخفضو هذه النسبة المئوية ديال أوكسيد الكربون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن إلى السؤال الثالث موضوعه "وضعية مخزون المواد الأساسية الطاقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي مبارك تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن وضعية المخزون الوطني في المواد الطاقية، وعن التدابير المتخذة لتأمين مخزون استراتيجي وضبط أسعاره.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأشكركم على هذا، السيد المستشار المحترم، على طرحكم لهذا السؤال اللي هو جد مهم، جد هام وجد آني ويتعلق بوضعية مخزون للمواد الأساسية الطاقية.

غادي نبدأ بالمواد البترولية، عندنا أولا يتوفر المغرب على واحد القدرات تخزينية تقريبا 1.9 مليون متر مكعب ديال المواد البترولية السائلة، وتقريبا نصف مليون ديال متر مكعب بالنسبة للغازات البترولية المسيلة، فحسب آخر المعطيات وصل مستوى المخزون من المواد البترولية تقريبا أكثر من 30 يوم ديال الاستهلاك الوطني ديال هاذ المواد.

وفي هذا الإطار، تتعمل الوزارة على تسريع كل المشاريع ديال، خصوصا ديال القطاع الخاص، بالقدرات التخزينية اللي باش يتطور هاذ القدرات التخزينية الإضافية لتخزين المواد البترولية اللي غادي توصل تقريبا أكثر من نصف مليون ديال متر مكعب أو ما يناهز تقريبا 13 يوم إضافي، باستثمار مالي يناهز 2 مليار ديال الدرهم في سنة 2023.

بالنسبة للإطار القانوني، ما يخفاش عليكم أن القانون رقم 09.71 والقرار رقم 393/76 تجاوزه تقريبا، فكاين محدودية ديال هذا الإطار القانوني الحالي وما كيخولش للدولة أن تقوم بدور مباشر لا في إنشاء المخزون الاحتياطي اللي غادي يعزز التموين أو لا فيما يخص المخزون الاستراتيجي اللي يقدر يمكن أنه يؤثر على الأسعار.

كما أن الإطار القانون اللي يتعلق بالمخزون الاحتياطي ما كياخذش بعين الاعتبار اليوم المواد الأساسية اللي كتستهلك من طرف المغاربة أو النسيج الاقتصادي المغربي.

فأود أن أشير أن هذه الوزارة بدأت منذ سنة 2022 واحد المقاربة تشاركية مع الفاعلين للعمل على تحيين هذا الإطار القانوني، وفي نفس السياق أحدثت الوزارة واحد اللجنة مكلفة بإعداد مشاريع نصوص متعلقة بالمواد البترولية، عقدنا آخر اجتماع بتاريخ 13 يناير 2023 بحضور كل من وزارة الاقتصاد والمالية وتجمع النفطيين بالمغرب وفيدرالية الطاقة وفيدرالية أرباب ومسيري المحطات بالمغرب والجامعة الوطنية لأرباب ومسيري المحطات بالمغرب، وعملنا واحد لجنة تخطيط البنيات التحتية للمواد الطاقية مع وزارة التجهيز والماء، بدينا نشتغلو فيها في 13 أكتوبر 2022، كتعمل هاذ اللجنة أيضا على تخطيط تدفقات الطاقة بطريقة متوازنة وإعداد كل البنيات التحتية اللازمة من أجل تحسين هاذ القدرة التنافسية للمغرب، وسيتم استغلال نتائج هاذ الدراسة بعد استكمالها من أجل تنزيل هاذ النظام الجديد لتدبير المخزون

الاحتياطي وتوزيع القدرات التخزينية بشكل متوازن عبر ربوع المملكة.

فيما يخص الغاز الطبيعي، كيفما كتعرفو عملت هاذ الوزارة على وضع واحد الخطة استعجالية منذ أكتوبر 2021، كانت فهاذ الخطة الاستعجالية 4 خطوات، سبق لي أن تكلمت فيهم فهاذ المجلس الموقر، واليوم كنشتغلو على الخطوة الرابعة اللي كتتمثل فالمخطط الرئيسي للبنيات التحتية.

كان باقي قطاع الكهرباء ولكن غادي نخليوه لمرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

التعقيب للفريق المحترم.

السي مبارك تفضلو.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في إطار التفاعل مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، لا خلاف اليوم أن بلادنا أمام وعيها الاستباقي بأزمة المحروقات، قطعت أشواطا مهمة في مجال تسريع الانتقال الطاقي، بفضل الرؤية الاستشرافية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومن خلال برمجة استثمارات مهمة خلال العقدين الأخيرين، خصوصا في الطاقات المتجددة.

وفي ظل هذه الوضعية، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن مبررات ارتفاع أسعار بيع الكهرباء ببلادنا، بالرغم من تعدد البرامج المعتمدة ورغم المنحة التي تضخها الحكومة في ميزانية المكتب الوطني للكهرباء والماء مثل الحكومات السابقة، وفي غياب أية تدابير في مجال ضبط الحكامة بهذه القطاعات الإستراتيجية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

واحد العدد ديال الأموال كتضخ فهاذ المكتب الوطني للماء والكهرباء، ولكن للأسف (les factures) كل شهر فيهم غير الزيادة، رغم أن الحكومة بغات على الأقل غير (stabiliser) هاذ المسائل.

كما نستفسركم، السيدة الوزيرة، عما أنجز في مجال توفير المخزون الوطني الإستراتيجي من المواد النفطية، تفعيلا للتوجيه الملكي السامي، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى في هذه الولاية التشريعية، وما هو أثر الباقة الطاقية المتنوعة المعتمدة والأوراش والبرامج الطاقية المعتمدة من المخزون الاستراتيجي الطاقي؟

ويبقى السؤال الكبير حول تدابير الحكومة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين إزاء ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاسها المتواصل على غلاء أسعار مختلف المواد الغذائية والسلع والنقل والخدمات؟

ثانيا، في نفس السياق نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة، عن الإجراءات الحكومية المتخذة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها سوق المحروقات، والتي كشفت عنها تقارير مجلس المنافسة وغيرها من المؤسسات، خاصة في ظل المؤشرات السلبية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وفي بداية هذه السنة التي تجعل توقعات الحكومة في سياستها المالية غير قابلة للتحقق، وفي ظل استثناء شركات المحروقات من سعر الضريبة الأعلى المحددة في 40%.

كما نطالبكم بتنوير الرأي العام الوطني عن حقيقة الاكتشافات النفطية بعدة مواقع بالمغرب ووفق ما نشر في مختلف وسائل الإعلام مؤخرا وعن مستجدات ملف أزمة "لاسامير".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى السؤال الرابع، موضوعه "الغبار الأسود الذي يهدد صحة وسلامة ساكنة مدينة القنيطرة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من ظاهرة انتشار الغبار الأسود الذي أصبح يشكل خطرا حقيقيا على صحة وسلامة ساكنة مدينة القنيطرة ومدينة المرسى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، من الفريق الاشتراكي على طرحكم لهذا السؤال.

مدينة القنيطرة تتوفر على محطة ثابتة واحدة لرصد جودة الهواء، اللي تتواجد في وسط المدينة، وسيتم تعزيزها خلال الأسابيع المقبلة بمحطة ثانية ثابتة في منطقة أولاد وجيه، في إطار واحد الاتفاقية مشتركة مع الوزارة بدعم مالي كيبلغ 1.5 مليون ديال الدرهم.

كيف ما تتعرفو، كتم عملية تتبع جودة الهواء في المدينة من خلال المتابعة اليومية لكل المعطيات اللي واردة من هاذ المحطة الثابتة اللي هي واحدة

ومعطيات الوحدة المتنقلة لرصد جودة الهواء ديال المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث، وكيتم المقارنة ديالها مع المعايير والعتبات اللي معمول بها.

فأبانت المعطيات ديال هاذ المحطات أن مؤشر جودة الهواء في مدينة القنيطرة على العموم ما بين الأشهر العشر الأولى من سنة 2022 كان يعتبر جدا، ولكن لاحظنا كان واحد التدهور فشهري نونبر ودجنبر في 2022، وصل هاذ المؤشر إلى المتوسط، فعقدنا واحد اللقاءات تواصلية مع عدد من ممثلي جمعيات المجتمع المدني اللي كتهتم بالشأن البيئي، تحت إشراف السلطة الإقليمية خلال الأشهر الماضية، وعرضنا عليهم المعطيات والنتائج ديال جودة الهواء والمجهودات اللي قمنا بها، بتنسيق مع السلطة الإقليمية لمراقبة البيئة والمختبر الوطني والشرطة البيئية، ولازالت عملية القياس والمراقبة متواصلة بمختلف مواقع المدينة، بما فيها المناطق الصناعية وكذا عملية الزجر عند الاقتضاء.

فيما يخص المحطة الحرارية اللي تكلمنا عليها بمدينة القنيطرة، اللي عندها واحد القدرة ديال 615 ميغاواط، فإن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كيحث على أنه كيتم التشغيل ديالها بطريقة جزئية ولفترة زمنية محدودة لدعم الشبكة الكهربائية خلال ظروف جد استثنائية، ممثلة في حالة الطوارئ عند توقف بعض المحطات الأساسية.

فلذلك، هاذ الوزارة كتشتغل مع المكتب للاستغناء نهائيا على استعمال هاذ المحطة والاعتماد على محطات جديدة، ذلك في إطار مخطط التجهيز ديال 2023-2027 اللي، إن شاء الله، سوف يعتمد في اجتماع المجلس المقبل، المجلس الإداري ديال المكتب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم، تفضل السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

نناقش معكم اليوم إشكالية الغبار الأسود المنتشرة في بعض المناطق، ونحن نشهد حالة حاضرة، وهي مدينة القنيطرة وقبلها مدينة المرسى والعيون التي يعيش سكانها حالة من التذمر والاستياء بسبب عودة الغبار الأسود للمعامل والحرارية المكلفة بتوليد الطاقة الكهربائية والمصانع التي تستعمل الفيول أو زيت وقود الحيمر.

وانطلاقا من بعض التحاليل المخبرية التي قام بها بعض أعضاء المجتمع المدني تبين أن النتائج كانت صادمة بفعل وجود ارتفاع ثاني أكسيد الكبريت بشكل كبير، علما أنها مادة خطيرة تساهم في خطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية والأمراض الخبيثة لا قدر الله.

لا يخفى عليكم أنه بناء على نص القانون الإطار رقم 99.12 الذي يعتبر بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة وأيضا القانون 03.13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، وعملا بالتزامات المغرب الدولية اتجاه البنية التحتية المستدامة المعبر عنها في اتفاقية باريس حول التغيرات المناخية.

وعليه، فإن العمل والبحث عن إيجاد حلول لهذه المشكلة هو أولوية قصوى بالنسبة لوزارتكم.

السيدة الوزيرة،

عندما نرى أن أزمة تلوث الهواء تكشف شكل من أشكال اللاعدالة والظلم الاجتماعي بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه، وبالتالي إن من يعيشون في المدن سواء العادية أو الصناعية، من حقهم ومن حق أطفالهم العيش في بيئة صحية وتنفس هواء نظيف كل يوم، خصوصا إن أخذنا بتقارير المنظمة الصحية العالمية التي تقر على أن التعرض لتلوث الهواء يتسبب في حدوث 7 ملايين وفاة مبكرة.

لذا، فالعيش في ظل هكذا بيئة خطيرة يستوجب اتخاذ إجراءات فورية للحد من مثل هاته الظواهر، ومثل هاته الظاهرة.

وعليه، السيد الوزير المحترم، إضافة إلى البحث عن حلول لهذه الأزمة نطالب منكم تطبيق كل وسائل المراقبة والحماية بصفة منتظمة واتخاذ قرارات صارمة لحماية المواطنين من مخاطر التلوث.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة الرد على التعقيب في حدود ما تبقى من الوقت.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو طبعا الحق في العيش في بيئة نظيفة هو حق ليس فيه أي نقاش.

واحنا كيف ما قلنا تيكون فيه عملية الزجر عند الاقتضاء، وكنحيلو على القضاء لما تيكون في عملية الغش فهاذ القطاع، ولكن غادي نزيد واحد الحل واحد آخر زدناه، هو تجربة النجاعة الطاقية باش نمكنو أيضا هاذ الشبكة الكهربائية أنها تشتغل بطريقة منتظمة.

فالتجربة لي كنا طلقناها في آخر 2022 بانت منها أنها أعطت واحد الانخفاض في الطلب على الطاقة الكهربائية كيناهز تقريبا ناقص 2.5% في أواخر 2022.

وإن شاء الله احنا كندرسو مع المكتب والوكالات ديال التوزيع معرفة الزبناء اللي سجلو هاذ الانخفاض في الاستهلاك ديالهم حسب فئة الجود، وإن شاء الله هذا حل ثالث غادي يمكننا باش نعيشو في بيئة نظيفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة ليومنا هذا.

رفعت الجلسة، شكرا.